جامعــة محمد خيضر - بسكـرة -

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قسـم العلـوم السياسيـة

دور الإعلام في مكافحة الفساد تونس: نموذجا (2001م-2017م)

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

إعداد الطالب:
- بلقاســم مسروق

إشراف الأستاذ:
- عبد الكريم عشور

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة

السنــة الجامعيــة: 2017/2016.

﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُواْ الْأَلْبَابِ ﴾

﴿9﴾ سورة الزمر الآية 9

مقدمـــــة

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل الذي وفقني لأتم هذا البحث، ثم الشكر الجزيل لأستاذي الفاضل : عبد الكريم عشور لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وصبره معي في كل مراحل إعدادها والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة .

وأقدم شكري الخالص إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة وتحملهم عناء قراءتها وإثرائها بانتقاداتهم البناءة .

كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد وأخص بالذكر:أساتذتي الذين قاموا على تكويني في قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر ببسكرة .

وهنا لا يفوتني أن أشكر السيد : عمر سويرات الذي قام بكتابة وإخراج هذا العمل في هذه الصورة. وفي الأخير أتوجه بالشكر لجميع الذين ساعدوني وشجعوني على إنجاز هذا البحث المتواضع .

الإهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى زوجتي وأبنائي وشقيقتي خديجة

تمهيد

تبنى مقاربة الحكم الجيد l'approche la bonne gouvernance على إشراك فواعل متعددة في بناء المشاركة السياسية، حيث إلى جانب الدولة والقطاع الخاص يشارك الإعلام في تكريس قيم المشاركة وتعزيزها، إذ يتجه دور مختلف تكويناته على اختلافها سمعية بصرية، مكتوبة، وسائط إعلامية إلى لعب دور أساسي في مواجهة قضايا الفساد المعقدة وتنطلق تلك المؤسسات الإعلامية المختلفة في القيام بهذا الدور ويساعدها في ذلك جملة من الشروط الضرورية التي في مقدمتها الاستقلالية في تكوينها، والحيادية في تمويلها بما يكرس الولاء الحقيقي في الدفاع عن المصلحة العامة ومواجهة السلطة السياسية للدفاع عن المصالح الفئات والأفراد بشكل عام غير قابل للتجزئة ولا للانتقاء.

يضطلع الإعلام بمهام متعددة تشمل الدور الرقابي على مختلف السياسات والمشاريع العامة وكل ما يرتبط بالقضايا السياسية التي يؤدي المساس بها تأثيرا على أجهزة الدولة مرورا بالتاثير السلبي بمصالح الصالح العام وكذا المصالح الخاصة ، إذ يعتبر الفساد قضية مفصلية تكون عادة سببا في أزمات الأنظمة السياسية باعتبارها تقوض النمو الاقتصادي وتعرقل البرامج التنموية على اختلاف أشكالها ومضامينها.

موضوع هذه الدراسة يختص بالبحث في هذا الدور الرقابي للإعلام انطلاقا من كشف ورصد وتتبع الفساد باعتباره آلية للمكافحة في ظل النظام الديمقراطي من خلال التجربة التونسية، انطلاقا من ذلك يتجه دور الإعلام نحو القيام بأدوار محورية وعميقة ذات مضامين ديمقراطية، أساسها الأول الحد من استبداد النظام التسلطي الذي قد يميز الدولة أحيانا، والتأسيس لبناء نمط سليم من المشاركة السياسية المنتجة للفعالية، والتي في مقدمتها الدفاع عن خيارات ومصالح العامة، وتعزيز قيم المواطنة وتعميق

شعور الأفراد بالانتماء داخل أبنية النظام السياسي الواحد ولن يتحقق ذلك إلا بنشر الشفافية وتضمين المساءلة.

أهداف الدراسة.

- البحث عن بديل الدور الإعلامي في مكافحة الفساد ومدى فاعليته.
- رصد التجربة التونسية من خلال دور الإعلام في مكافحة الفساد.
- معرفة موقع الإعلام التونسي ومركزيته بين جهات مكافحة الفساد.
- دراسة تجربة عربية ومعرفة أسسها ومنطلقاتها

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية.

الاهتمام بموضوع الإعلام وهو مجال التخصص المهني للباحث (إعلامي بالإذاعة)

الموضوعية

أهمية الموضوع خاصة في ظل انتشار قضايا الفساد وصعوبة الوصول وكشف كل قضاياها من طرف الهيئات القضائية والمؤسسات الرسمية، بالإضافة الى تطور الدور الإعلامي في مكافحة الفساد، إذ بادر الى تسويق العديد من القضايا التي أثرت في مجرى الأحداث السياسية وكانت من نتائجها متابعات قضائية في العديد من الدول المتقدم والنامية على حد سواء.

أهمية الموضوع:

تنطلق أهمية الموضوع من الدور الهام للإعلام في نشر وكشف قضايا الفساد للرأي العام وأمام مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية وتكوين دعم وتجنيد لكل الفواعل بغية المساهمة في صياغة منظور وبدائل لمواجهة ومكافحة الظاهرة.

أدبيات الدراسة.

ورد في موضوع الإعلام عدد من الدراسات يمكن التطرق اليها في مايلي :

- **دراسة بعنوان مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده** للأستاذ أحمد الورفلي ضمن مداخلة ألقيت في إطار ندوة علمية حول المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطويرها في العالم العربي بـ فاس المملكة المغربية – 19 – 21 ديسمبر 201 ، وتطرقت الدراسة إلى أهم النصوص القانونية التي تؤطر مكافحة الفساد في تونس قبل وبعد ثورة تونس 2011 ، وتناولت بالتحليل كيف اختارت تونس بشكل عام خطة لمكافحة الفساد مبنية على منهج تعدد الهياكل والهيئات المكلفة بالوقاية والرقابة ومكافحة الفساد، و كيف عملت على توزيع الأدوار والمهام بينها، مما أدى إلى حالة من عدم الوضوح و التشتت أثرت على فاعلية عمل هذه هياكل . إلا أن الملاحظ لهذه الدراسة أنها ركزت على الجانب القانوني والإداري ولم تتكلم عن الهيئات الأخرى مثل الإعلام والهيئات غير الرسمية العديدة بشكل واسع .

- **دراسة بعنوان الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2016-2020 صادرة عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد INLUCC بالجمهورية التونسية في ديسمبر 2016 .** وهي عبارة عن عمل تشاركي تم إعدادها صلب لجنة وطنية مكونة من ممثلين عن الحكومة والهيئات المستقلة و منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية. **بمراجعة الخبير التونسي سهيل قدور**

والخبير الدولي الأستاذ ستيوارث غيلمان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنطوي الإستراتيجية والدراسة على رؤية تطرح كيفية بناء الشراكة والشفافية والعدالة ، وتأسيس نظام سياسي على أسس ومعايير الحوكمة الرشيدة والتأكيد على أهمية نقطة وهي الإرادة السياسية في إرساء تغيير ملموس في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ، وتأثير مشاركة الصحفيين الاستقصائيين في مجال مكافحة الفساد . والملاحظ أن هذه الدراسة لم تفسح المجال كافيا لمتطلبات الدور الإعلامي في مكافحة الفساد كإزالة التحديات التي تعترض البيئة الإعلامية ، وركزت فقط على الصحافة الاستقصائية في مجال مكافحة الفساد .

تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة التطرق إلى آلية أخرى من آليات مكافحة الفساد والمتمثلة في الإعلام ، من خلال دراسة حالة النموذج التونسي ، وكيف ساهم في رصد وكشف قضايا الفساد انطلاقا من ممارسة الدور الرقابي في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية .

الإشكالية الرئيسية.

- كيف استطاع الإعلام أن يمثل أداة هامة وآلية محورية في مكافحة الفساد من خلال التجربة التونسية ؟.

الأسئلة الفرعية

- ما هو مفهوم الإعلام؟
- ما المقصود بمكافحة الفساد؟
- أي دور للإعلام في مكافحة الفساد؟

الفرضيات:

1- مركزية دور الإعلام في رصد وكشف قضايا الفساد مرتبط بضرورة وجود نظام ديمقراطي يكفل حرية التعبير .

2- نجاح الإعلام ومساهمته في القضاء على الفساد في التجربة التونسية يتطلب استقلالية الإشراف والتمويل للمؤسسات الإعلامية.

3- يؤدي الإعلام التونسي دورا هاما في مكافحة الفساد نتيجة تحالف المؤسسات والهيئات الإعلامية المتنوعة بعد الثورة التونسية 2011.

مناهج ومقتربات الدراسة

حيث شملت مناهج ومقتربات الدراسة ما يلي :

منهج دراسة الحالة : اعتبارا من انه منهج يقوم بجمع المعلومات حول وحدة ظاهرة ما بتتبع جزئياتها المختلفة بهدف التقرب من مضامينها والتعرف على العوامل المؤثرة فيها ، ويظهر استخدامه في هذا البحث من خلال التطرق للحالة التونسية وبوجه أدق الى دراسة حالة الإعلام التونسي ومختلف أنواعه ومؤسساته وظروف عملها وطرق تفاعله مع بيئته الداخلية وكذا مسارات الإعلام ودوره في مكافحة الفساد في التجربة التونسية

المنهج الوصفي : والذي يركز على وصف بيانات الظواهر ودراستها في صورتها الموجودة في الواقع، بتحليل جزئياتها وخصائصها ، وكيفية تفاعلها مع الظواهر المحيطة بها . وتم توظيف هذا المنهج في البحث من خلال تناول قضايا الفساد في تونس وارتباطها بالبيئة السياسية والاقتصادية ، بالإضافة إلى تحليل دور الإعلام في التعامل مع قضايا الفساد .

المقترب الاتصالي : يركز المقترب الاتصالي على عملية سلوكية جوهرية تتمثل في الاتصال انطلاقا من أن هذا الأخير يمثل عملية انتقال المعلومة أو الرسالة عبر قناة من مرسل إلى مستقبل عبر شفرة خاصة ، وينطوي الاتصال على أهمية بالغة في العلمية السياسية . وقد اعتمد هذا المقترب من خلال دراسة الاتصال السياسي كوظيفة يؤديها الإعلام من خلال النموذج التونسي ، وكيف أثرت على نسق التواصل وترتيباته داخل البيئة الداخلية .

صعوبات الدراسة

تمثلت صعوبات الدراسة في قلة الحصول على المراجع المتخصصة في دور الإعلام في مكافحة الفساد في ظل صعوبة التنقل إلى الجمهورية التونسية –نموذج الدراسة – كوني موظف في هيئة عمومية (إعلامي بالإذاعة) ولم أتمكن من إجراء بحث ميداني حول التجربة التونسية .

هيكلة الدراسة

جاءت هذه الدراسة في فصلين الأول منها ويتناول الاطار المفاهيمي والنظري للإعلام ومكافحة الفساد أين تطلب التأصيل المفاهيمي للإعلام وتبيين دور ومكانة الإعلام في النظام الديمقراطي ومختلف وظائف الإعلام التي منها في نشر الشفافية ، ودوره في المحاسبة والمساءلة. ثم تناول أهم التحديات التي تواجه الإعلام في الأنظمة السياسية الديمقراطية .

كما تناول المبحث الثالث ماهية مكافحة الفساد ومختلف تصنيفاته والنظريات المفسرة له والتطرق لنشأة الحكم الراشد وأبعاده ومعاييره ومضامين الحكم الراشد المحلي كآلية لمكافحة الفساد، وأدرج ضمن الفصل الثاني الموسوم بـ : الإعلام كآلية لمكافحة الفساد في تونس الانجازات والتحديات وقد وردت عناصر الفصل في ثلاثة مباحث تناولت تطور مسارات الإعلام في تونس، وابراز دور الإعلام في رصد وكشف قضايا الفساد في تونس ، خلال مرحلة الرئيس المخلوع زين العابدين ين

علي ومرحلة ما بعد الثورة 2011 بالتركيز على نماذج قطاعية هي: السمعي البصري ، الصحافة المكتوبة ، الوسائط الإعلامية ، تقييم دور الإعلام في الحد من انتشار قضايا الفساد في تونس . ثم خاتمة في الأخير .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للإعلام ومكافحة الفساد

إن عملية البحث العلمي تنطلق من تحديد المفاهيم وضبطها قصد الوصول إلى تحليل موضوعي ينأى عن السطحية والانطباعية.

لذا سنتطرق في الفصل الأول إلى ضبط بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع بحثنا من خلال أربعة مباحث:

- المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للإعلام
- المبحث الثاني: دور ومكانة الإعلام في النظام الديمقراطي.
- المبحث الثالث: تحديد ماهية مكافحة الفساد.
- المبحث الرابع : الحكم الراشد المحلي كآلية لمكافحة الفساد.

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للإعلام

ويندرج ضمن هذا مفهوم الإعلام ومختلف التعريفات المقدمة له بالإضافة إلى أنواعه ووظائفه .

المطلب الأول: مفهوم الإعلام

تعريف الإعلام لغة :

أَعْلَمَ: يعلم، أعلم، إعلاما غيره الخبر وبالخبر: أخبره إياه [1].

جاء في لسان العرب: استعلم لي خبر فلان و أعلمنيه حتى أعلمه، واستعلمني الخبر فأعلمته إياه[2]، من هنا يمكننا القول أن كلمة " الاعلام" مشتقة من العلم .

تقول العرب: استعمله الخبر فأعلمه إياه، صار يعرف الخبر، وهو نفس المعنى الذي يطلقه العلماء على عملية الاعلام"[3].

والإعلام في اللغة الأجنبية : information وتعني نبأ، خبر ، إعلام [4].

التعريف الاصطلاحي للإعلام: اختلفت تعريفات الإعلام بحسب ثقافة وتخصص من يعرفه، والمنطلقات التي ينطلق منها والأهداف التي يحددها، فقد عرفه الدكتور محمد عبد المالك المتوكل بأنه « القيام بإرسال أو اتصال، كما هو إعطاء وتبادل للمعلومات سواء كانت مسموعة أو مرئية بالكلمات والجمل أو بالإشارات والصور والرموز »[5] .

وعرفه سمير حسين علي أنه « كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الناس بكافة الحقائق والإخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمواضيع والمشكلات ومجريات الأمور بموضوعية وبدون تعريف بما يؤدي الى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما

---

(1) محمود المسعدي وآخرون ، القاموس الجديد للطلاب، ط 5 . الجزائر : المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب ، 1984، ص 74.

(2) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب، ج7. بيروت: دار الكتب العلمية ،2005، ص 379.

(3) شعباني مالك، "دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعتي قسنطينة وبسكرة"، أطروحة دكتوراه (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والجغرافيا، ، 2005- 2006.) ص 53.

(4)سهيل ادريس ، المنهل: قاموس فرنسي عربي، ط45. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع ، 2013، ص 657.

(5) محمد عبد المالك المتوكل، "مدخل الى الاعلام والرأي العام" ، ص 14. متحصل عليه من :
dralmutawakel.net/wp-content/uploads/2014-12-2 pdf ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/10.

يساهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع والموضوعات والمشكلات المثارة المطروحة »[1].

ويعرف كذلك « بأنه عملية تزويد الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات الصادقة عن طريق وسائل خاصة أو هو إطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما يدور من أحداث ووقائع وبث الثقافة في صفوفه »[2].

ويعرف الاعلام كذلك بأنه « النقل الحر والموضوعي للأخبار والمعلومات والوقائع بصورة صحيحة بإحدى وسائل الاعلام مستهدفا العقل، ولا يهدف لأي غرض سوى الاعلام ذاته لغرض التمييز بينه وبين الدعاية »[3]. والاعلام بالنسبة لبعض المختصين « ليس مجرد إعطاء معلومات ومعارف وإنما المقصود هو عملية تغيير اتجاهات وتحريك الجماعات للعمل في اتجاه معين لتحقيق الأهداف المرجوة، وبعبارة أخرى فإن وسائل الإعلام تبلور صورة المستقبل، صورة قادرة على دفع الإنسان لعمل ما يجب أن يعمله وقادرة على تغيير البنيان الأخلاقي للمجتمع »[4].

من هنا يمكن القول أنّ الاعلام عملية تواصل مقصودة في شكل رسالة او مجموعة من الرسائل تتم بين شخصين او اكثر عبر احدى الوسائل الاعلامية

المطلب الثاني : وظائف وسائل الإعلام

تختلف وظائف الإعلام باختلاف وسائله وتخصصاته، إلا أن هناك وظائف رئيسية تشترك فيها أغلب وسائل الإعلام هي:

1- الوظيفة الإخبارية السياسية:

وتتمثل في تقديم الأخبار للمتلقي « والتي يشترط أن يحصل عليها كمادة إخبارية صرفة لا يجوز التعريف فيها أو التغيير وذلك يستلزم احترام قدسية الخبر »[5]، كما انّ وسائل الاعلام والاتصال تعد "

---

(1) فارس أبو خليل، وسائط الاعلام بين الكبت وحرية التعبير. الاردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015، ص 18.

(2) عبد الرزاق محمد الدليمي، الاعلام والتنمية، ط2. (د.ب.ن): دار المسيرة للنشر والطباعة ، 2016، ص 160.

(3) موسى عبد الرحيم ملس، ناصر علي مهدي، "دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر". مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، العدد 2، المجلد 12، 2010، ص 141. متحصل عليه من : www.alazhar.edu.ps/journal123/detailer.asp.، تاريخ الاطلاع : 10/04/2017.

(4) محمد خليل الرفاعي، "صور الاعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية". مجلة دمشق، العدد الأول- العدد الثاني ، المجلد 27، 2011، ص705 . متحصل عليه من :
www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/ ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/15.

(5) فارس أبو خليل، مرجع سابق ، ص 90.

جزء من تطور الحياة السياسية بشكل عام فلا يمكن للمجتمعات السياسية المعاصرة البقاء من انتشار واسع واتصالات سريعة يوفرها الاعلام ...وتعد وسائل الاتصال الجماهيري من افضل الادوات واكثرها خطورة في ربط الصلة بين الحاكم والمحكوم"[1].

2-الوظيفة التثقيفية:

ونعني بذلك « التثقيف العام، هدفه زيادة الفرد بواسطة وسائل الإعلام وليس بالطرق والوسائل الأكاديمية التعليمية، والتعليم العام يحدث في الإطار الاجتماعي للفرد، أكان ذلك بشكل عفوي وعارض، أو بشكل مخطط ومبرمج ومقصود »[2].

3- وظيفة الخدمات العامة:

تتلخص وظيفة الخدمات العامة في « اخبار المواطنين بمواعيد شركات الطيران الوطنية، وبأخبار السينما والمسرح والنقد ومواعيد المحاضرات العامة وأماكنها والنشرة الجوية واعلانات الوظائف، والاعلانات التجارية واخبار الاسواق المحلية والعالمية »[3] ، وغيرها مما يدخل في نطاق الخدمات.

4-وظيفة تكوين الرأي العام:

إذا كان « الرأي العام هو الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمامهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة»[4] ، فإن من بين وظائف الإعلام الأساسية تكوين الرأي العام وتعبئة الجماهير لتبني فكرة أو موقف سياسي أو إيديولوجي أو ثقافي بما يخدم الصالح العام أو جهة معينة.

إن الإعلام كظاهرة ، وإن تعددت وظائفها، فإن وظيفتها الأساسية هي خدمة الإنسان بشكل عام.

---

(1)- انتصار ابراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، الإعلام الجديد ...تطور الآداء والوسيلة والوظيفة. جامعة بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011، ص 27 . متحصل عليه : www.uobaghdad.edu.iq/uploads/pdf، تاريخ الاطلاع:2017/04/17.

(2) تيتي حنان،" دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام: حالة الثورات العربية وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية". مذكرة ماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسيّة ، 2013-2014)، ص 22. متحصل عليه من: dspace.univ-bskra.dz ، تاريخ الاطلاع:11-02-2017 .

(3) فارس أبو خليل ، مرجع سابق، ص 91

(4) مرجع نفسه، ص 93.

المطلب الثالث: أنواع وسائل الإعلام.

تختلف وسائل الإعلام من حيث اهميتها ، وطبيعة أهدافها، وتنوع أدوارها الى وسائل اعلام تقليدية وحديثة، وتتمثل في :

أ) التقليدية:

1-الصحافة المكتوبة:

تعريف الصحافة لغة:

- صحافة: الصحافة: هي مهنة من يجمع الاخبار وينشرها في صحيفة أو مجلة[1].
- الصحيفة : إضمامة من الصفحات تصدر يوميا أو في مواعيد منتظمة بأخبار السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وما يتصل بذلك[2].
- وتلقب الصحافة(Journalisme) وهي مشتقة من (Journal) والاصل في الكلمة (Jour) أي يوم باللغة الفرنسية فكان هذا الاصلاح يشير الى دورية الصدور كمدخل لتعريف الصحافة وقد دخل المصطلح (Journalisme) الى باقي اللغات اللاتينية كالانجليزية واشتق منه الصحفي (Journaliste-) وهي أيضا تسمى (press) وهو إسم الآلة الطابعة التي اخترعها غوتمبرغ أما المصطلح الأحدث بالإنجليزية فهو

(news paper) ويعني حرفيا ورقة اخبارية وهو دلالة على مضمون ما ينشر أساسا في الصحف[3].

التعريف الاصطلاحي للصحافة المكتوبة :

إن الصحافة المكتوبة من أقدم وسائل الإعلام إلا أنها اليوم « تأتي في المرتبة الثالثة نتيجة انتشار الأمية»[1]، وهيمنة الاذاعة والتلفزيون والوسائل الاعلامية الحديثة.

---

(1) محمود المسعدي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 550.

(2) فؤاد الساري، وسائل الإعلام ، النشأة والتطور، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015، ص 46.

(3) محمد شحات، "العلاقة بين التمويل الاشهاري والأداء الصحفي في الصحف اليومية الجزائرية: دراسة تحليلية استطلاعية على عينة من الصحف اليومية الوطنية، الخبر، الشروق، el-watan". رسالة ماجستير((جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال ، 2010-2011)، ص43 . متحصل عليه من: biblio.univ-Alger.dz، تاريخ الاطلاع: 13-02-2017.

« الصحافة هي المهنة التي تقوم على جمع وتحليل الأخبار والتحقق من مصداقيتها وتقديمها للجمهور، وغالبا ما تكون هذه الاخبار متعلقة بمستجدات الأحداث على الساحة السياسية أو المحلية أو الثقافية أو الرياضية أو الاجتماعية وغيرها »[2].

من هذا التعريف يمكننا القول أن « الصحيفة نشرة متخصصة لتقديم الاخبار والتعليق عليها وتعد الصحف وسيلة ممتازة لمتابعة الاحداث الجارية كما تؤدي دورا مهما في تشكيل الرأي العام»[3].

وتنقسم الصحف الى:

- التقييم الدوري: اليومية ، نصف الأسبوعية، نصف الشهرية، الشهرية.
- التقييم الموضوعي: الصحف العامة.
- التقييم الاصداري: الصحف المركزية، الصحف الاقليمية، الصحف الدولية[4].

وتختلف الصحافة المكتوبة عن باقي وسائل الاعلام التقليدية الاخرى من حيث أنها تستهدف شريحة القراء المتعلمين فقط.

2- الإذاعة :

تعريف الإذاعة لغة:

- أَذَاعَ: يُذِيعُ، أَذِعْ، إذاعة الخبر: نشره- السر أفشاه، قال تعالى (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به) .
- إذاعة: الاذاعة تطلق على الدار التي تنشر الاخبار بواسطة الجهاز اللاسلكي[5].

---

(1) عبد الرزاق محمد الدليمي، مرجع سابق ، ص 179.
(2) فارس أبو خليل، مرجع سابق ، ص 86.
(3) فؤاد الساري، مرجع سابق، ص46.
(4) تيتي حنان، مرجع سابق ، ص 22.
(5) محمود المسعدي وآخرون، مرجع سابق، ص 25.

تعريف الإذاعة اصطلاحا:

– تعرف الاذاعة على أنها « عبارة عن تنظيم مهيكل في شكل وظائف وأدوار تقوم ببث مجموعة من البرامج ذات الطابع الترفيهي والتثقيفي والإعلامي، وذلك لاستقبالها في آن واحد من طرف جمهور متناثر يتكون من افراد وجماعات بأجهزة استقبال مناسبة»[1].

– وتعتبر الاذاعة « وسيلة من وسائل الدعاية السياسية التي تستخدم للتأثير على الرأي العام وتوجيهه بحيث تعتنق الاغلبية فكرة معينة وتسلك طريقا محدودا»[2].

– ولعل « لكل وسيلة من وسائل الاعلام مقدرة على الاقناع والتأثير في السلوك، تختلف باختلاف هذه الوسائل وكذا نوع الجمهور الموجه إليه، وتعتبر الاذاعة، وسيلة إتصال قوية تستطيع الوصول الى مختلف الافراد والمجتمعات»[3]، وذلك لأنها تسعى « بشكل أساسي الى مخاطبة المستمع الواسع المتباين في ثقافته و مستوياته التعليمية وأعماره. وتعدد أنواعها فأغلبها حكومي تابع للدولة ومنها الأهلي، ومنها الحزبي التابع لحزب ما أو فكر معين ومنها الفني أيضا»[4].

– ومع أن الاذاعة* تعد من بين الوسائل الاعلامية التقليدية القديمة إلا أنها ما تزال تحقق انتشارا واسعا، بحيث أنها تستهدف أغلب شرائح المجتمع بمختلف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية .

([1])شعباني مالك، مرجع سابق ، ص 33.

[2] محمد اسماعيل محمد، الكلمة المذاعة من الشرق والغرب.(د.ب.ن): الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت.ن)، ص 26.

([3])تسعديت قدوار، "أثر تكنولوجيات الاتصال على الاذاعة وجمهورها: دراسة مسحية في الاستخدامات والاشباعات لدى الشباب". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال ، 2010-2011)، ص 110. متحصل عليه من : biblio-univ-alger.dz ، تاريخ الاطلاع :2017/04/12 .

([4])فؤاد الساري، مرجع سابق ، ص 304.

* الاذاعة: وسيلة إعلامية ، تعد من بين أهم الوسائل الصوتية المسموعة، كان أول بث إذاعي عام 1906، وتسمى الإذاعة أيضا (الراديو) والتي يرجع أصلها الى كلمة (راديوس) باللاتينية وتعني نصف قطر.

3- التلفزيون:

تعريف التلفزيون لغة:

- تلفزة : التلفزة هي الرؤيا من بعد- نقل المناظر والحفلات من بعيد بواسطة جهاز التلفزيون.

- تلفزيون:هو جهاز نقل الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهرومغناطيسية[1].

- كما ورد لفظ « تلفزيون في التعريف اللغوي هو جهاز لاستقبال الصور والاصوات المذاعة بالأمواج الكهرومغناطيسية... وفي التعريف الاجرائي يستخدم التعبير لتعريف نوع من أنواع وسائل الاتصال البحرية تقوم بانتاج البرامج وبث المواد المصورة»[2].

إصطلاحا:

- يعرف التلفزيون بأنه « وسيلة نقل الصورة والصوت في وقت واحد عن طريق الدفع الكهربائي بمعنى بواسطة الموجات الكهرومغناطيسية والأقمار الصناعية» [3].

« ويعرض التلفزيون على شاشته العالم والاحداث وشتى مظاهر الحياة وهذه الطبيعة تهيء له الفرصة لمخاطبة شتى فئات الناس على اختلاف طبائعهم واتجاهاتهم فالتلفزيون ويجمع دولة افراد الاسرة صغيرهم وكبيرهم داخل المنزل، كما يجمع دولة العديد من أفراد الشعب وأصحاب المهن والحرف في دور الاتحادات والمقاهي والمنتديات، وقاعات الاجتماعات والمدارس والمصانع والاماكن العامة »[4].

---

[1] محمود المسعدي وآخرون ، مرجع سابق، ص201.

[2] هشام حمزة، "إدارة الاخبار في القنوات التلفزيونية في أوقات الازمات دراسة حالة: تجربة قناة أبو ظبي في تغطية الحرب في أفغانستان والعراق".رسالة ماجستير(الاكاديمية البريطانية الحربية للتعليم العالي، 2007)، ص 8. متحصل عليه من : www.abahe.co.uk/research-papers/news-monagement-in-TV-channels.pdf، تاريخ الاطلاع :2017/02/05.

[3] تيتي حنان، مرجع سابق ، ص 19.

[4] محمد اسماعيل محمد، مرجع سابق، ص36.

لقد كان اختراع التلفزيون بمثابة الاضافة لوسائل الاعلام التقليدية ، فبفضله أصبحت تنقل صور الأحداث والوقائع نقلا حيا كما لو كان في الواقع* .

ب- الاعلام الجديد:

يرتبط هذا المفهوم عادة بالوسائل الاعلامية الالكترونية الحديثة التي أفرزتها العولمة « ويتم عبر الطرق الالكترونية وعلى رأسها الانترنت. يحظى هذا النوع من الاعلام بحصة متنامية في سوق الاعلام وذلك نتيجة الوصول اليه وسرعة انتاجه وتطويره وتحديثه، كما يتمتع بمساحة أكبر من الحرية الفكرية»[2].

❖ الانترنت: كلمة انترنت (internet) هي اختصار الكلمة الانجليزية (network international.) ومعناها شبكة المعلومات العالمية، الشبكة التي يتم فيها ربط مجموعة شبكات مع بعضها البعض في العديد من الدول عن طريق الهاتف، والاقمار الصناعية ولها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية تسمى بأجهزة الخادم (serveur)[2].

❖ وللانترنت خدمات من بينها:

1- الصحافة الالكترونية: « تتسم الصحف الالكترونية بالعديد من الخصائص الاتصالية التي تنطلق من قدرات شبكة الانترنت كوسيلة اتصال حديثة وأكدت معظم الابحاث والدراسات على أنها أصبحت وسيطا اعلاميا فعالا»[3].

2- شبكات التواصل الاجتماعي: «وهي مواقع تتشكل من خلال الانترنت تتيح التواصل بين الافراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء ومن أشهر مواقعه: الفيس بوك، التويتر، اليوتوب..الخ»[4].

* التلفزيون: أو التلفاز، أو التلفزة، هو تحويل – مشهد متحرك و ما يرافقه من أصوات الى إشارات كهربائية ثم نقل الاشارات وإعادة تحويلها الى جهاز استقبال الى صورة مرئية متحركة مرفقة بصوت وبعد التلفزيون من أكثر وسائل الاتصال الجماهيرية أهمية وتأثير على جمهور المتلقين.ويعد فلاديمير زوريكين، zworykin أبا التلفزيون إذ اخترعه في ما بين عام 1923 وعام 1924.

[2] فؤاد الساري، مرجع سابق ، ص 387.

[2] تيتي حنان، مرجع سابق، ص20.

[3] انتصار ابراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، مرجع سابق، ص 27.

[4] تيتي حنان ، مرجع سابق ، ص 21.

المبحث الثاني : دور ومكانة الاعلام في النظام الديمقراطي.

المطلب الأول: دور الاعلام في نشر الثقافة.

الثقافة إحدى مقومات النظام الديمقراطي إذ تقوم « على التدفق الحر للمعلومات وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها، وتزيد سهولة الوصول الى المعلومات درجة الثقافة، ولكي تكون المؤسسات المستجيبة لحاجات الناس ومشاغلهم منصفة، عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقا لسيادة القانون فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية ركن أساسي من أركان الحكم الصالح »[1].

وإذا كانت الشفافية من أهم العناصر تشكيلا « لسلامة الفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع وفي حسن الادارة والنزاهة في المجالات المختلفة»[2]. فإنه « يمكن للاعلام أن يقوم بوظيفته في هذا الجانب لاسيما مع توجه العديد من دول العالم الى اصدار قوانين تعالج مسألة حرية الكشف عن المعلومات في المجتمعات»[3].ذلك «لأن الوظيفة الرئيسية لوسائل الإعلام هي إتاحة المناخ الملائم لاستنباط الحقائق من خلال ما تقوم به من عرض وتحليل للمعلومات كما تتطلب وظيفتها الاهتمام بالمتابعة والتفاعل مع الجماهير»[4].

تؤدي وسائل الاعلام دورها بشكل إيجابي في نشر الثقافة إذا توفرت لديها المعلومات الكافية، إذ في ظل تكتم الجهات الرسمية وتحفظها على المعلومة، فإنه يصعب على وسائل الاعلام الوصول إليها وهو ما ينعكس سلبا على الرسالة الاعلامية، وعلى دور الاعلام باعتباره آلية للديمقراطية.

المطلب الثاني: دور الاعلام في المساءلة والمحاسبة.

في الانظمة الديمقراطية « تشكل المساءلة والمحاسبة ركيزة أساسية لتفعيل الرقابة ذلك أن لا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة، وبالنظر الى أن المساءلة والمحاسبة الحقيقية تعني القدرة على مساءلة ومحاسبة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم ثوابا أو عقابا دون أي تمييز بسبب مناصبهم فهي بذلك تسهم

---

(1) "مساءلة الحكومات ومبادئ الحكم الصالح، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية"، أوراق ديمقراطية ، العدد الثاني، يونيو، 2005، ص 6. متحصل عليه: www.constitutionnet.org/pdf، تاريخ الاطلاع : 2017/02/09.

(2)انتصار ابراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، مرجع سابق، ص58.

(3) المرجع نفسه، ص 58.

(4) الورقة القطرية، "التحديات التي تواجه ضمان الشفافية والمساءلة والمحاسبة في الادارة المالية العامة " . دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ديوان الرقابة المالية جمهورية العراق، المؤتمر المشترك الأول للانتوساي، يوروساي ، 22-2011/9/24، اسطنبول، تركيا ، ص.ص 4، 7 . متحصل عليه من :
https://jointconference.sayistay.gov.tr/6/Iraq-cp-ar.pdf ، تاريخ الاطلاع : 12/ 04/ 2017.

بشكل فاعل في مكافحة الغش والفساد وتدعيم الشفافية والسيطرة »[1] باعتبار « أن المحاسبة التي تعد حجر الاساس في أي نظام ديمقراطي تقوم على مبدأ الحق في المعرفة، فإن أي تقويم أو تقييم من قبل الصحافة ووسائل الاعلام لأنشطة الحكومة التي تلفها السرية والكتمان ستكون غير فاعلة وحتى يأخذ الاعلام دورا فاعلا بوصفه سلاح المعركة لمجابهة الفساد لا بد أن يتسلح بالمعلومة الصادقة البعيدة عن أغراض التشهير »[2].

كما « أن الحق في الحصول على المعلومات مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحاسبة التي تشكل هدفا مركزيا لأي نظام ديمقراطي تصبح أية محاولة للتطوير بدونه مهمة صعبة ، بل عقيمة ما دامت انشطة الحكومة وعملية صنع القرار تجري بعيدا عن العين الجمهور الفاحصة، وفي غياب الحق في الاطلاع تسود السرية وتزداد امكانية حدوث تبديد للموارد»[3].

هذا وإن تعددت وظائف الآليات الداعمة للديمقراطية فإن « وظيفة الثقافة التي يضطلع بها الاعلام، يمكن أن تسهل الممارسات الديمقراطية نفسها، ومنها الانتخابات السياسية، ورغم أنها تعد واحدة من أكبر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم وهي بحد ذاتها من أهم الممارسة الديمقراطية»[4].

ومن هنا نستطيع القول « إن تأمين حصول وسائل الاعلام بصورة عامة والصحف خاصة على المعلومات من المؤسسات الرسمية بصورة مستمرة يجعل الموظف العام يؤدي وظيفته في أجواء شفافة تكشف مواطن الخلل والتجاوز الأمر الذي يقلل من فرص انتشار الفساد مما يعزز العلاقة المتبادلة بين المواطن والدولة تلك العلاقة القائمة على الحقوق والواجبات وتثبت دعائم الديمقراطية والحكم الصالح في الدولة »[5].

ويتجلى دور الاعلام بشكل أساسي في نشر الشفافية، من خلال الكشف عن الموازنة العامة، وتتبع مشاريع السياسة العامة للدولة وطرق صرف النفقات العامة والمراقبة ورصد الفساد.

---

(1) سعيد يوسف كلاب وآخرون، "دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد "، ورقة مقدمة للقاء العالمي الذي تنظمه المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات لجمهورية مصر العربية، في الفترة من 7الى 2006/05/10 .متحصل عليه : www.saacb.ps/research/saiedelub.pdf ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/08.

(2) رغد عبد الستّار ابراهيم، "نحو فاعلية أكثر للصحافة المقروءة في ممارسة الدور الرقابي وتطبيق النزاهة" .مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد7، هيئة النزاهة ، العراق، 2014، ص. ص 114، 115. متحصل عليه من : www.nazaha.iq/pdf ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/04.

(3) عبير مصلح وآخرون، النزاهة والثقافة في مواجهة الفساد ، ط3 . (د.ب.ن): الصفحة الالكترونية ،(د.ت.ن)، ص 90. متحصل عليه من : www.aman.palestine.org/، تاريخ الإطلاع: 2017/02/12 .

(4) إنتصار ابراهيم عبد الرزّاق ، صفد حسام السّاموك، مرجع سابق، ص 58.

(5) رغد عبد الستار ابراهيم، مرجع سابق ، ص114.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الاعلام

هناك بعض التحديات التي تواجه وسائل الاعلام يمكن الاشارة الى بعضها التي نرى أنها ذات صلة بموضوع بحثنا وهي:

1- تحديات مجتمعية: هذه التحديات « ذات أشكال متعددة إذ يتمثل بعضها بالمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع، أو ما يمكن تسميته بالأمية التعليمية أو الأمية الثقافية، وبعضها يتمثل بالمستوى الاقتصادي للمجتمع وقد فقدت وسائل الاعلام مصداقيتها لدى الكثيرين... والمؤشرات تشير الى أن مستويات عدم الثقة في وسائل الاعلام في ارتفاع »[1].

2- تحديات قانونية: هناك بعض القوانين تم وضعها «من أجل المزيد من القوة للحكومات في تحديد القيود المفروضة على حرية الصحافة، فالصحافة تحت دائرة هذه القوانين تعد المسؤولة الوحيدة عن طبيعة المادة المنشورة وتصبح هذه القوانين مقيدة عند ما يتم تفسير بعض محتويات الصحف على أنها (محرضة ضد النظام) أو أنها نوع من القذف أو لا اخلاقية»[2].

3- تحديات تتعلق باستقلالية الاعلام: حتى يتمكن الاعلام من نشر الشفافية والمراقبة وكشف الفساد لا بد أن يتمتع بالاستقلالية والحرية ذلك « إن السيطرة الحكومية يمكن أن تحدث بشكل مباشر من خلال تملك الدولة لوسائل الاعلام، أو عن طريق غير مباشر كحيازتها للبنية التحتية للعمل ووسائل الاعلام كالمطابع ودور النشر والمعدات اللازمة للانتاج ودور التوزيع...الخ، ويؤثر تركز ملكية وسائل الاعلام في يد الدولة على تعددية هذه الوسائل وقدرتها على تمثيل المجتمع بمختلف أطيافه وتوجهاته »[3] ويتأثر خط وسائل الاعلام بعدم الاستقلالية، من خلال التحيز وعدم الموضوعية في تناول بعض القضايا السياسية وكيفية معالجتها ، كالانتخابات السياسية، التي قد يستعمل فيها الاعلام كأداة لاضعاف المعارضة وتأييد أحزاب السلطة.

---

[1] سامي عبد العزيز، "تحديات منظومة الاعلام العربي "، الاهرام، العدد: 47294 ، 1 يونيو 2016. متحصل عليه من : www.ahram.org/eg/ ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/18.

[2] احلام باقي ، "معوقات حرية الصحافة في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة". رسالة ماجستير (جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2006-2007)، ص 50 . متحصل عليه من : bu.umc.edu.dz/pdf ، تاريخ الاطلاع :2017/02/20 .

[3] سارة المصري، "الاعلام المصري استقلالية منقوصة ومهنية محببة، ورقة عن مفهوم الاستقلالية وواقعها في الاعلام المصري بعد 30 يونيو" . القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، ص 7. متحصل عليه من : afteegypt.org/ ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/10.

4-تحديات تكنولوجية: تعد التكنولوجيات الاعلامية الحديثة « شكلا من أشكال التحديات الدائمة للإعلام من حيث قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية للصمود في مواجهة المنافسات الاعلامية المحلية ، والاقليمية والدولية »[1] .

5- تحديات معلوماتية: في غياب الثقافة والوضوح يكون « هناك نقص واضح في المعلومات المتاحة أمام وسائل الاعلام »[2])وهو ما ينعكس بشكل سلبي على مضامين وسائل الاعلام.

لكن مع هذا فإن أكبر تحد يمكن أن يواجهه الاعلام هو غياب الديمقراطية وحرية التعبير، إذ لا يمكن لوسائل الاعلام أن تشتغل في بيئة تنعدم فيها أبسط مقومات الديمقراطية والحريات السياسية كما هو الشأن في كثير من البلدان العربية.

المبحث الثالث: مفهوم مكافحة الفساد.

المطلب الأول: ضبط تعريف الفساد.

❖ **الفساد لغة:**

- فَسَدَ: الفساد: نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ و يُفْسِدُ وفَسُدَ فسَادًا و فسودا، فهو فاسد وفسيد فيهما، ولا يقال الفسد وأفسدته أنا، وقوله تعالى (ويسعون في الارض فسادا) نصب فسادا لأنه مفعول له أراد يسعون في الارض للإفساد.

- وتفاسد القوم: تدابروا وقطعوا الارحام.

- والمفسدة: خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح وقالوا هذا الأمر مفسدة لذلك أي فيه فساد، ويقال أفسد فلان المال يفسده إفسادا وفسادا (والله لا يحب الفساد)[3].

وجاء في قاموس المحيط:

فسد الشيء يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ يفسد من باب نصر وضرب وكرم ، فسودا وفسادا ضد صَلُحَ، فهو فاسد وفسيد، فسده ضد أصلحه[4].

وقد ورد ذكر لفظ الفساد في القرآن الكريم في مواضع عديدة وبصيغ مختلفة منها:

---

(1) سامي عبد العزيز، مرجع سابق .
(2) سامي عبد العزيز، مرجع سابق .
(3) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، مرجع سابق ،ج2، 2005، ص 720
(4) بطرس البستاني، محيط المحيط. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1998، ص 689.

1- ﴿ ﴾ [1].

فالجنة ونعيمها والعاقبة المحمودة للمؤمنين المتقين المتواضعين الذين لا يقصدون رفعة وتكبرا على الإيمان والمؤمنين ولا فسادا بعمل المعاصي وأخذ المال بغير حق [2].

2- ومنها قوله جل وعلا﴿ ﴾[3].

أي لا تفسدوا شيئا في الأرض بعد الإصلاح بما بناه المرسلون وأتباعهم المصلحون وشيده العلماء المخلصون من النواحي المادية والمعنوية كتقوية وسائل الحياة من زراعة وصناعة وتجارة وتهذيب الاخلاق والحث على العدل والشورى والتعاون والتراحم ، و الإفساد شامل إفساد الأديان بالكفر والبدعة وإفساد النفوس بالقتل وقطع الأعضاء وافساد الأموال بالغضب والسرقة والاحتيال وإفساد العقول بشرب المسكرات ونحوها[4].

❖ **تعريف الفساد إصطلاحا :**

تعد ظاهرة الفساد من بين الظواهر الاجتماعية القديمة ، إلا أن انتشارها الواسع سياسيا واقتصاديا واداريا واجتماعيا جعلها أكثر شيوعا، الأمر الذي دفع بالهيئات الرسمية وغير الرسمية الى مكافحتها ومحاولة الحد من انتشارها ولعل التعريفات التي جاء بها بعض المختصين، وبعض المنظمات الدولية تعكس مدى خطورة هذه الظاهرة.

أولا: تعريف بعض المختصين للفساد:

لقد عرف أوستر فيلد الفساد« بأنه الاعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي وتعود بالفائدة على الموظف العام لإغرائه للتسامح لهم بالتهرب من القوانين والسياسات المعمول بها وإجراء تغيير في القوانين والسياسات سواء باستخدام قوانين جديدة أو بإلغاء قوانين قائمة لتمكينهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية أو الاعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول على مكاسب لهم ولعائلاتهم وأصدقائهم وذلك من خلال استخدام مواقعهم»[5].

---

[1] سورة القصص، الآية 83.

[2] عبد الحق أحمد حميش ، "مكافحة الفساد من منظور إسلامي". الرياض: المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، 06-2003/10/08، ص 6. متحصل عليه من: Iefpedia.com.pdf ، تاريخ الاطلاع :2017/04/14 .

[3] سورة الاعراف، الآية 56.

[4] عبد الحق أحمد حميش، مرجع سابق، ص 5.

[5] محمود جمال السيد عبد الرحمان، "دور الاعلام الاقليمي في معالجة قضايا الفساد: دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد".رسالة ماجستير (جامعة الزقازيق ، قسم الاعلام ، 2011)، ص 39. متحصل عليه من : جامع البحوث والرسائل العلمية : www.b70hth.com ، تاريخ الاطلاع :2017/02/07 .

ويعرف السيد علي شتا الفساد بأنه « استخدام السلطة العامة من أجل كسب او ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو لطبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي»[1].

ويعرف منقد وأنعام الشهابي الفساد على أنه « استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون أو لمعايير السلوك الاخلاقي الراقي»[2].

ثانيا: تعريف المنظمات الدولية للفساد.

لقد تم تعريف الفساد من قبل منظمة الشفافية الدولية على أنه: " إساءة استغلال منصب عام لتحقيق منفعة خاصة "[3].

وقد استخدمت بعض المنظمات الدولية تعريفات مشابهة لهذا التعريف فقد عرفه البنك الدولي بأنه « إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو اجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل»[4].

لقد ربط البنك الدولي الفساد باستغلال المنصب أو الوظيفة لتحقيق مكاسب خاصة وذلك من خلال قبول أو طلب رشوة لتسهيل العقود أو المناقصات أما هيئة الامم المتحدة فقد عرفت الفساد بأنه « سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الاضرار بالمصلحة العامة »[5].

---

(1) سارة بوسعيد، "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا". رسالة ماجستير(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012-2013)، ص 16، متحصل عليه من : www.univ-setif.dz ، تاريخ الاطلاع : 2017/04/15.

(2) سارة بوسعيد ، مرجع سابق ، ص 16.

(3)"اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دور المجتمع المدني في انجاح الاتفاقيات" . متحصل عليه من: http://www.transparency.org/09-03-2008 ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/26.

(4)سارة بوسعيد ، مرجع سابق ، ص 15.

(5)عزيزة بن سمينة، دلال بن سمينة، "تفشي ظاهرة الفساد الاداري بين التنظير والواقع العلمي ". الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات الجابية للحد من الفساد المالي والاداري، يوم 2012/07/06 ، مخبر مالية، بنوك وإدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. متحصل عليه : iefpedia.com ، تاريخ الاطلاع : تاريخ الاطلاع :2017/02/26 .

ثالثا: تعريف الفساد في القانون التونسي.

لم يتعرض المشرع التونسي لمسألة الفساد إلا في الفترة الانتقالية الأولى إذ أصدر المشرع التونسي خلال هذه الفترة « مرسوما إطاريا عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر2011 يتعلق بمكافحة الفساد... إذ يقصد بالفساد ، سوء اسخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية ويشمل الفساد خاصة جرائم الرشوة بجميع أشكالها في القطاعين العام والخاص والاستيلاء على الأموال العمومية والاثراء غير المشروع وخيانة الأمانة وسوء استخدام أموال الذوات المعنوية وغسل الأموال»[1].

في النهاية يمكن القول أن الفساد هو استعمال المنصب والنفوذ من أجل تحقيق منفعة خاصة على حساب المصلحة العامة.

المطلب الثاني: تصنيفات الفساد.

تعتبر ظاهرة الفساد أسوء الظواهر التي طبعت على العالم الحديث بأشكالها المختلفة وأنواعها المتعددة، ويقسم المختصون الفساد حسب عدة معايير:

أولا : الفساد حسب المجالات:

1- **الفساد الساسي**: يعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد لكونه « يحول دون الاستفادة من الطاقة القصوى للكوادر البشرية ويمنع وصول الكفاءات الى الأماكن القيادية ويحبط من قدراتها الخلاقة على الابداع، والنهوض بالمجتمع وتطويره وهذا يعني محاربة الفكرة القائلة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فالفساد السياسي هو البؤرة التي تتمخض عنها كافة أنواع الفساد الأخرى، فكلما كان الاستئثار بالسلطة متشددا كلما زاد الفساد وأساليبه انتشارا»[2].

2- **الفساد الاقتصادي**: يرتبط هذا النوع من الفساد بسوء التسيير الجيد للمؤسسات الاقتصادية وعدم الاستثمار في الموارد بما يخدم الاقتصاد الوطني، أي أن هذا النوع من الفساد لا ينحصر في « نقص وغياب الموارد المختلفة، وإنما هو سوء استخدام واستغلال تلك الموارد بسبب انتشار واستفحال ممارسات الفساد على نطاق واسع، حيث أعتبر العائق رقم واحد أمام التنمية المستدامة»[3].

---

(1) "الفساد في تونس، قوانين عاجزة والدولة متهمة"، جريدة الشروق، نشر يوم :2012/10/01. متحصل عليه: www.alchourouk.com/ ، تاريخ الاطلاع :2017/03/18 .

(2) محمود جمال السيد عبد الرحمان، مرجع سابق ، ص 43.

(3) سارة بوسعيد، مرجع سابق، ص12.

3- **الفساد الاداري**: ويتمثل في فساد الادارة العامة كالممارسات البيروقراطية واستغلال المنصب الوظيفي بمعنى هو « سلوك غير سوي ينطوي على قيام الشخص باستغلال مركزه وسلطانه في مخالفة القوانين، واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه ولذويه من الأقارب، الاصدقاء المعارف على حساب المصلحة العامة »[1].

4- **الفساد المالي**: وهو شكل من أشكال الفساد يقصد به « الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الاحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي»[2] ويعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني للدولة.

5- **الفساد القضائي**: ويقصد به « الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية مما يؤدي الى ضياع الحقوق وتفشي الظلم ومن أبرز صوره: المحسوبية والوساطة وقبول الهدايا والرشاوى وشهادة الزور والفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الشعوب»[3].

6- **الفساد الاجتماعي**: شكل من أشكال الفساد « الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل بها المجتمع تربية الفرد وتنشئته، كالأسرة والمدرسة والجامعة ومؤسسات العمل ، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما الى فساد اجتماعي مستقبلي، يمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي وعدم احترام الرؤساء وعدم تنفيذ الأوامر والاخلال بالأمن العام »[4].

ثانيا : الفساد الصغير والفساد الكبير:

ويستند هذا التقسيم على معيار الحجم:

أ) **الفساد الصغير**: حالة هذا النوع من الفساد « عادة ما تتم بقبض الرشوة من أجل تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، والرشاوى الصغيرة التي يتقاضاها الموظفون الصغار وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة نتيجة القيام بتسهيلات

---

(1) محمود جمال السيد عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص 44.

(2) محمد خميسي بن رجم، حكيمة حليمي، "الفساد المالي والاداري، مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها". الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، يومي: 6-7ماي2012، مخبر مالية ، بنوك وإدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتادية والتجارية وعلوم التسيير. متحصل عليه من : lab.univ-biskra.d ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/15.

3) رشيد بوسعيد، "تطوير الآداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر". مذكرة ماستر(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2013–2012)، ص 20. متحصل علية من: https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/ ،تاريخ الاطلاع : 2017/04/12.

(4) المرجع نفسه، ص 20.

للحصول على تراخيص كذلك يدخل ضمن تعريف الفساد الصغير للحصول على مواقع للابناء والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الاعمال دون أن يكون هناك حاجة لهذه الوظائف أو دون وجود منافسة كما يقتضي القانون »[1].

ب) **الفساد الكبير**: يرتبط هذا النوع من الفساد بما « يقوم به كبار الموظفين المسؤولين عن منح التراخيص أو الامتيازات أو الاذونات أو أشخاص لهم علاقة بالعطاءات والمشتريات العامة وعادة يشغلون مناصب متنفذة ، أو من الوزراء أو رؤساء الدول أو المحيطين بهم وعادة لهم تأثير في تخصيص الأموال العامة لاستخدام بالخاص واختلاس الأموال، وتلقي الرشاوى لمنح الامتيازات والعطاءات العامة لجهة محددة، ويرتبط الفساد الكبير بالقدرة على التأثير على اتخاذ القرارات، مثل قرارات انشاء المشروعات الاقتصادية وإرساء المناقصات والعطاءات »[2] وعادة ما يرتبط هذا النوع من الفساد بالمؤسسات الكبيرة وباشخاص لهم نفوذ كالبرلمانيين وموظفي الحكومة والوزراء.

ثالثا: فساد محلي وفساد دولي.

أ) **فساد محلي** : وهو الذي ينتشر في داخل البلد الواحد، في مؤسساته الادارية، ضمن المناصب الصغيرة.

ب) **فساد دولي**: له مدى واسع عالمي« يعبر حدود الدولة ضمن ما يطلق عليه بالعولمة بفتح حدود أي مجتمع وباختلاف بيئته الاجتماعية المتكونة من مجموعة الانظمة هذه الاخيرة مترابطة فيما بينها وبين الدول أو تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر»[3].

رابعا: الفساد المنتظم أو النظامي :

«وهو الذي يحدث من تحول إدارة المنظمة الى إدارة فاسدة يعني أن يدير العمل برمته شبكة مترابطة من الفساد يستفيد ويعتمد فيها كل عنصر على الآخر»[4].

والفساد وإن تعددت أنواعه وأشكاله فهو في النهاية فساد لا يستثني منه نوع ولا يفضل فيه شكل عن آخر.

---

[1] عبير مصلح، مرجع سابق ،ص18.
[2] عبير مصلح، مرجع سابق، ص 19.
[3] عزيزة بن سمينة ، دلال بن سمينة، مرجع سابق.
[4] رشيد بوسعيد، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثالث: مكافحة الفساد.

تعد ظاهرة الفساد واحدة من بين الظواهر التي تواجه دول العالم لا سيما دول العالم الثالث، وانعكس تأثيرها على واقع المجتمعات، الأمر الذي تطلب تظافر الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة قصد الحد منها، وتمثلت هذه الجهود في الدور الذي قامت به بعض المنظمات الدولية منها:

1- جهود منظمة الأمم المتحدة :

تقدم منظمة الأمم المتحدة « مجهودات معتبرة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي وذلك لما يطرحه من مشاكل ومخاطر تهدد أمن واستقرار المجتمعات، وتقوض مؤسساتها الديمقراطية والقيم الاخلاقية وتشوه قطاع العدالة وسيادة القانون مما يهدد التنمية المستدامة فيها حيث قامت في هذا المجال باصدار العديد من القرارات واعداد سياسات وبرامج بالاضافة الى تنظيم مؤتمرات دولية واقرار إتفاقيات لمكافحة الفساد»[1] منها:

أ) اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (2003): وقد تم اعتمادها « في الدورة السابقة للجنة المخصصة للتفاوض بشأنها في 01 اكتوبر2003 وجرت مراسيم توقيعها في شهر ديسمبر من العام نفسه معلنة بذلك إرادة دولية صادقة لمناهضة الفساد وتجريم كافة صوره وملاحقة مرتكبيه» وقد عبرت « في المادة 9 الخاصة بتدابير مكافحة الفساد عن المصلحة التي تهدف الاتفاقية لحمايتها بتجريم الفساد والتدابير الاخرى لمكافحته والمتمثلة في تعزيز نزاهة الموظفين العموميين بمن فيهم القائمون بالخدمة العمومية عن طريق منع فسادهم وكشف هذا الفساد عند وقوعه والمعاقبة عليه»[2].

ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي:

يتمتع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بصلاحية العمل في مجال دعم وتحديث مؤسسات الدولة وهو يرتبط بتحقيق الأهداف الانمائية للالفية عن طريق:

- زيادة الشفافية والقضاء على الفساد والرشوة.
- خفض تكاليف الادارة العامة ورفع كفاءتها
- زيادة نسبة مساءلة مؤسسات الدولة، وهي سمة أساسية في الآداء الديمقراطي .

---

(1) سارة بوسعيد، مرجع سابق، ص 97.

(2) هند غزيوي، "الجهود العربية لمكافحة الفساد من منظور قانوني". مجلة البحوث والدراسات الانسانية ، العدد 12، 2016، ص 71. متحصل عليه من : UNIV-SKIKDA.dz ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/12.

- جعل المؤسسات العمومية تستجيب لاحتياجات المواطنين.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة كبيرة من الشركاء على المساعدة في إيجاد تحالفات من أجل دعم الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري [1].

2- منظمة الشفافية الدولية:

منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1993 بألمانيا تسعى الى رصد الفساد وكشفه « وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي(مؤشر الفساد cpi الذي يقوم على مقارنة للدول من حيث إنتشار الفساد حول العالم بالاعتماد على عدد من قضايا الفساد الحقيقية، إذ تقوم المنظمة بمسوحات، تسأل رجال الاعمال والمحللين الذين يقومون بتسجيل ملاحظاتهم حول مدى فساد البلد، الاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية»[2])هذا « وترى المنظمة أن جزءا كبيرا من الفساد ناتج عن غياب القوانين والقواعد المنظمة للشفافية والمساءلة وعدم نزاهة النظام كما أن هناك أيضا أماكن في العالم ينتشر فيها االفساد بصورة كبيرة لعدم استقرار نظامها السياسي والاجتماعي نتيجة الحروب والمشاكل الأمنية الداخلية »[3].

(1) سارة بوسعيد، مرجع سابق، ص 100.
(2) هند غزيوي، مرجع سابق، ص 74.
(3) جهاد المحيسن، "الفساد بين التمكين والمساءلة ". السعودية ، المجلد60، العدد3، مايو- يونيو 2011، ، ص 31.

مخطط يبرز مدركات الفساد في بعض الدول العربية خلال عام 2014م.[1]

مؤشر مدركات الفساد 2014

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقيس مؤشر مدركات الفساد 2014

مستويات الفساد المدركة العام في 175 دولة ومنطقة في أنحاء العالم

84% من الدول احرزت اقل من 50 من أصل 100	الشرق الاوسط وشمال أفريقيا المعدل العام 38 من اصل 100	المعدل العام العلمي 43 من أصل 100

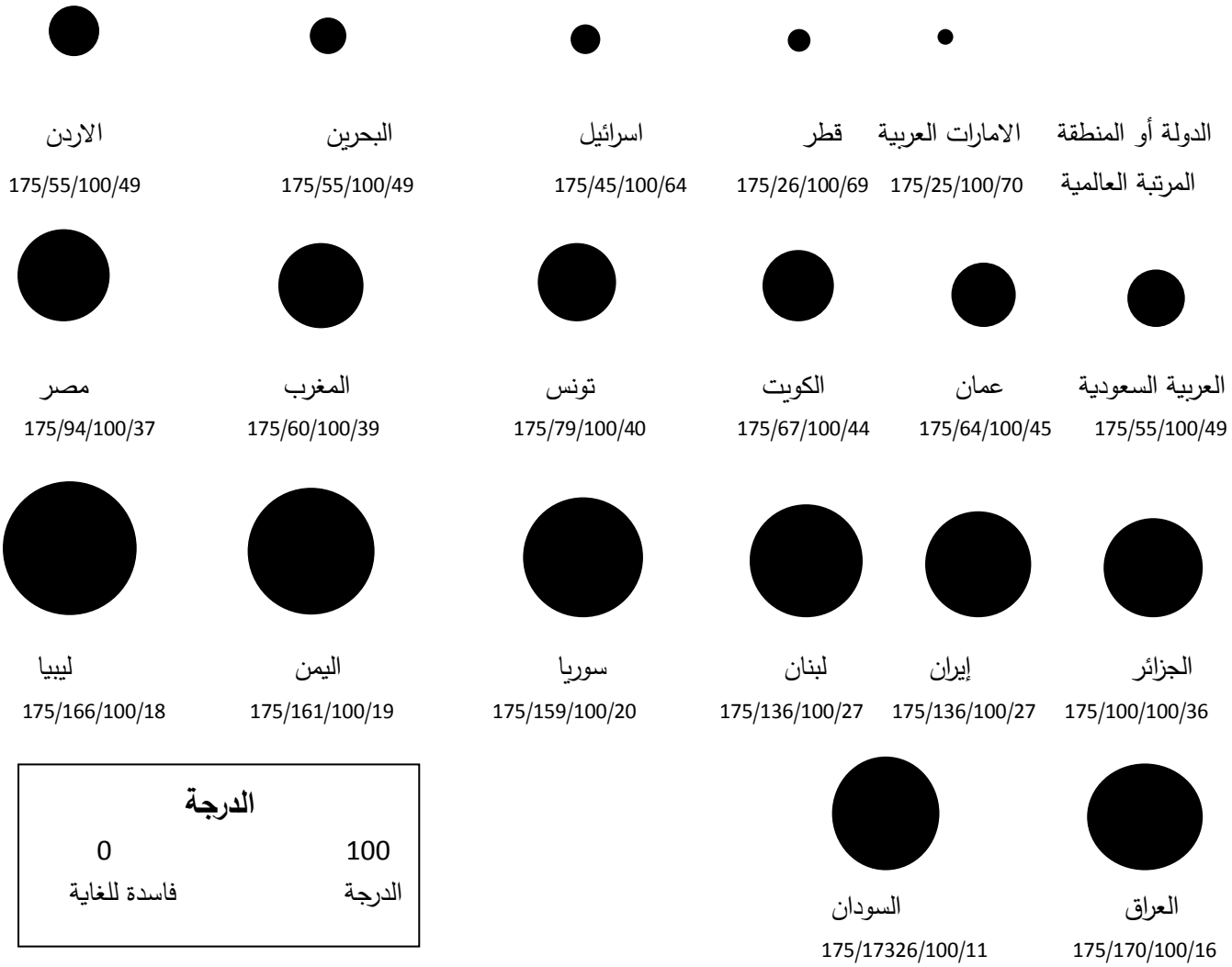

[1] - understanding accountability, corruption perception index 2014 , annd, beirut : march 2016, p23.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للفساد.

1- نظرية الريع:

تعد من أهم النظريات التي تناولت موضوع الفساد، لكن ما يميز هذه النظرية أنها ربطت الفساد بالريع والدولة الريعية، والريع « إنما يشير بشكل خاص إلى الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج دون أن تكون لها مساهمة أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج إذ يساهم الاقتصاد الريعي حسب أنصار هذه النظرية في إنشاء وظيفة أو سلوك اجتماعي يتعلق بالبحث عن الريع لصالح النخب المسيرة أو فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان تلك الفئة الموزعة غير المنتجة تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة»[1].

والدولة الريعية حسب هذه النظرية « هي تلك التي تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو خدمات استراتيجية أو من ضرائب تجبى على تحويلات من الخارج، من نوع عائدات قوى عاملة في الخارج(دولة شبه ريعية) وذلك من دون عمالة كبيرة موظفة في الاقتصاد المهني في انتاج هذه العائدات وما يميز هذه الدولة بحكم طبيعتها أنها تنزع الى إعاقة التحول الديمقراطي، وهي بصيغة أخرى تعيق تطور المجتمع المدني »[2] بمعنى آخر « وعند تحديد نظام دولة ما بأنه ريعي، فإن هذه النظرية تخبرنا عن مجموعة من النتائج ، أن الدولة الريعية تكون مستقلة في شكل كبير جدا عن المجتمع، وأنها دولة شديدة المركزية في تكوينها، وأنها دولة توزيعية ليست ضرائبية، أي أن الدولة في تعاملها مع المجتمع لا تسعى الى حثه على الانتاج من أجل تحصيل الدخل من انتاجيته عبر الضرائب المفروضة عليه بل هي دولة توزع الموارد التي تأتيها من الخارج»[3] ربما لهذا السبب « يجمع منظرو الدولة الريعية على أن نشاطات الدولة الريعية تخلق حالة من الخضوع لدى المواطنين، هؤلاء لا يرون أهمية للفوارق في توزيع الثروة، ولا تمثل هذه الفوارق حافزا كافيا لمحاولة تغيير النظم السياسية ويمكن الحل بالنسبة للفرد الذي يشعر بالغبن لمشكلاته أساسا في المناورة لحيازة منافع أكبر بواسطة النظام القائم وليس في التعاون مع آخرين يعيشون حالته بنفسها لأجل التغيير»[4].

---

[1] عنترة بن مرزوق، "معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013) ، ص88.

[2] صالح ياسر ، "جذور الاستعصاء الديمقراطي في الدولة الريعية" .متحصل عليه من : www.iraqicp.com/index.php/sections/object/15143-2014/5/29 ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/19.

[3] سلطان عامر، "الطور الجديد للدولة الريعية، الحياة " . متحصل عليه من : www.alhayate.com/opinion/sultan-elamer/1344055 ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/05.

[4] محمد غباش، "الدولة الخليجية ، الجزيرة ". متحصل عليه من: www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/05.

وفي الدولة الريعية « ينشأ الفساد كخلل أخلاقي اجتماعي لأن هذا النوع من الاقتصاديات يعتبر بيئة خصبة للفساد المالي والاداري، والسبب هنا لا يتناول الجانب الاخلاقي للمجتمع بقدر ما يتناول ما تفرزه السياسات التي تتبعها الانظمة من تناقضات وما ينتج عنها من انحرافات، وتبرز هذه الظاهرة جلية مع كل التقارير الدولية التي تقارن بين الدولة الرأسمالية المنتجة والدولة ذات الاقتصاديات الريعية لتوضيح الخلل الناجم عن عدم إعادة توزيع الدخل وهيكلة الهيئات المسئولة عن عملية توزيع الموارد»[1].

2- نظرية التعبية.

تركز هذه النظرية « على أهمية العامل الخارجي كمحدد أساسي في تكريس حالة التخلف والتعبية التي تعرفها دول العالم الثالث المحكوم عليها بالبقاء أسيرة هذه الحلقة التي لن تخرج منها إلا بالتحرر من ذلك التعامل العلائقي اللامتكافئ الذي يجمعها بدول الشمال الامبريالي المتقدم إذ تستخدم هذه الأخيرة كل الوسائل والأدوات الكفيلة بإبقاء تلك البلدان المتخلفة خاضعة لسيطرتها ومنتهجة للطريق الذي حددته لها والذي من شأنه أن يبقيها أسيرة علاقة التابع بالمتبوع أو علاقة المركز بالمحيط »[2] لذا نجد أن هذه النظرية ترى أنه من الضروري « البحث عن أساليب جديدة تمكن البلدان المتخلفة من الانطلاق في التخلص من التخلف الذي يرتبط بطبيعة الرأسمالية العالمية ويعتبر نتاجا أساسيا لنشأتها وتطورها كما يرتبط التخلف بالتبعية التي يغرق فيها العالم الثالث من ناحية أخرى تلك التبعية التي كرستها الظروف الخارجية بالتحالف مع الظروف الداخلية المواتية والمتمثلة في وجود طبقة بورجوازية محلية راغبة في ذلك ويشير الى ذلك Torres. Rivas يقول (لا تكون مثل هذه القوة التابعة التي تخضع لقوة امبريالية إلا من خلال سلوك الطبقات الحاكمة المسيطرة التي تخضع لهذه القوة الامبريالية قبل المواجهة وهذا نتيجة ضعف هذه المجموعات نفسها »[3].

وللنهوض الاقتصادي قدم شارل بيتلهايم (Bettelheim) « شروطا لتنمية الدول المختلفة، فأول شرط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاستقلال السياسي أي إنهاء الوضع الاستعماري حيث لا يزال مفروضا . تم اقصاء الطبقات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالامبريالية والتي تقبل التعاون معها عن السلطة، والشرط الثاني للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاستقلال الاقتصادي...والشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعي العميق الذي يفضي الى اختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار وهذا

---

(1) المياء كماني ، "شهرزاد زعيب، "إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية: حالة الجزائر". التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد: 38، جوان 2014، ص 53 .متحصل عليه من : dpubma.iniv-annaba.dz ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/08.

(2) عنترة بن مرزوق ، مرجع سابق ، ص 85.

(3) عبد الحكيم عمار نابي، "اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملاءمتها للتطبيق على دول العالم الثالث". المجلة الجامعية، العدد 17، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 296.

الشرط يعني نجاح الثورة الوطنية للديمقراطية بدون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال الى غايته »[1].

3- نظرية التحديث:

هذه النظرية تصور عملية التنمية على أنها مراحل تاريخية طبيعية يجب أن تمر بها المجتمعات وصولا الى النمو والتقدم وتتخذ من المجتمعات الغربية صورة مثلى للتنمية ومراحلها نموذجا للمراحل التي يجب أن تمر بها المجتمعات المتخلفة إذا أرادت النمو والتقدم كما تطالب بضرورة تغيير القيم والاتجاهات القديمة بقيم حديثة من أجل الوصول الى المجتمع الحديث لأن المجتمع التقليدي القديم لا يستطيع مجارات العصر نظرا لتمسكه بالماضي[2].

ومن هذا المنطلق ترى أن التنمية ما هي إلا عملية تطور من دول تقليدية متخلفة الى دول حديثة متقدمة ، وأنه لا بد من اتصال هذه المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات الصناعية الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية، لهذا افترضت هذه النظريات الرأسمالية أن التنمية أصبحت موضوعا يتمركز البحث فيه حول كيفية تحديث الدول النامية والوصول بها الى مستوى الدول المتقدمة [3].

لكن وإن صنفت هذه النظرية كإحدى أهم النظريات التي حاولت تقديم رؤيتها لاصلاح واقع مجتمعات العالم الثالث ومساعدتها على الخروج مما تعيش فيه من تخلف تسلط وفساد ودكتاتورية وغيرها من المظاهر التي جعلتها غير قادرة على تحقيق التنمية [4] ، الا أنها حصرت عملية التنمية في تقليد النموذج الغربي ومراحل تطوره ودعت الى طمس التراث والتخلي عن كل ما له علاقة بالماضي وما يرتبط بالتراث والتقاليد.

---

[1] ثروت محمد شلبي، "دراسة المجتمع لتنمية اجتماعية: المستوى الأول فصل دراسي ثاني كود 815". مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها ،ص. ص 60،61. متحصل عليه من:
https://www.moe.gov.sa/ar/Alfasly/books/Socialstudies1_TE.pdf ، تاريخ الاطلاع : 2017/04/12.

[2] عبد الحكيم عمار نابي، مرجع سابق ، ص 295.

[3] ثروت محمد شلبي، مرجع سابق ، ص56.

[4] عنترة بن مرزوق، مرجع سابق، ص82.

المبحث الرابع: الحكم الراشد المحلي كآلية لمكافحة الفساد.

المطلب الأول : نشأة الحكم الراشد.

يرى كثير من الباحثين أن مصطلح الحكم ذو أصل يوناني (kubernan) وعرفه باللاتينية (guberrnare) وكان يستخدم في الفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (gouvernance) طريقة وفن الادارة ، وانتقل للغة الانجليزية في القرن الرابع عشر governance)) تم استخدامه كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478 ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن عبء الحكومة سنة 1679 ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية[1].

وتشير بعض الأبحاث والدراسات الى أن هذا المفهوم ظهر مرة أخرى في نهاية القرن العشرين في اللغة الانجليزية ليعبر عن عمل الشركات والمنظمات في خضم التطورات العالمية المتسارعة وفي نفس الفترة أي في نهاية عقد الثمانينيات أعيد استخدام التعبير من قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) وذلك للتعريف بمعايير السياسة العامة الجيدة للبلدان المطبقة لبرامج وسياسات التعديل والإصلاح[2].

ثم ظهر مفهوم الحكم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم لإضافة له صفة "الجيد" ليصبح" bonne gouvernance" وترجم الى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد، أو الرشيد أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005[3].

---

(1) شاهيناز ورشاني، "الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر". مذكرة ماستر(جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة ، 2014-2015) ، ص 8.

(2) شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر2000،2010".أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011- 2012) ، ص 3.

(3) شعبان فرج، ، مرجع سابق ، ص 3

المطلب الثاني: تعريف الحكم الراشد.

قبل التطرق لتعريف الحكم الراشد لا بد من الوقوف عند أهم إشكالات المفهوم.

أ- مشكلة الترجمة: إن العديد من المفاهيم قد لا يكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس المعنى أو الدلالات التي تعكسها باللغة الانجليزية أو الفرنسية، ويعد مفهوم "أسلوب إدارة شؤون الدولة" والمجتمع مثالا حيا لهذه المسألة فالمفهوم في اللغة الانجليزية هو governance الذي لوحظ عند ترجمته إلى اللغة العربية وجود أكثر من ترجمة لا تعكس دلالة المفهوم والمحتوى والهدف المقصود منه فهناك على سبيل المثال ثلاث ترجمات للمفهوم في الآن: الحكم أو أسلوب الحكم ، الحاكمية، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع[1].

ب- مشكلة التعريف: هناك أكثر من تعريف للمفهوم، ويثير تعدد هذه التعريفات الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم على النحو الذي دفع بعض الباحثين الى القول بأن الحديث عن المفهوم هو مثل الحديث عن الدين حيث المعتقدات قوية للغاية، ولكن الادلة والبراهين القابلة للقياس معقدة كما أن التعريف تقابله المشاكل العامة التي تقابل التعريفات في العلوم الاجتماعية والتي تتمثل في تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة ويمكن تعميمه على كافة المجتمعات حيث كثيرا ما يضحّي الباحث بوضوح المعنى في التعريف رغبة في الشمول وإدراج كافة عناصر الظاهرة[2].

ت- مشكلة النموذج: يشير الحديث عن المفهوم وخاصة عند التعرض لاسلوب ادارة شؤون الدولة والمجتمع الجيد وغير الجيد كثيرا من الجدل حيث يتبادر الى الذهن فكرة النموذج في أدبيات التنمية في الستينات.

وكما تعرضت نظريات التنمية للنقد من داخل الجماعة العلمية لتبني بعض هذه النظريات فكرة وجود نموذج سياسي مثالي غربي بالاساس لا بد من الأخذ به بواسطة الدول النامية حتى تلحق بركب التنمية فإن مفهوم ادارة شؤون الدولة والمجتمع يتعرض لمثل هذه الانتقادات عند الحديث عن اسلوب الادارة والحكم الجيد حيث تبادر الى الاذهان منظومة من القيم تعكس خبرة تاريخية غربية ويصبح الحديث عن تطبيق الاسلوب الجيد للادارة والحكم كأنه دعوة للاخذ بالنموذج الغربي[3].

---

(1) سلوى شعراوي جمعة، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة .(د.ب.ن): (د.د.ن)،2001 ، ص7.

(2) المرجع نفسه، ص 8.

(3) سلوى شعراوي جمعة، مرجع سابق، ص 13.

تعريف الحكم الراشد:

التعريف اللغوي: جاء في قاموس محيط المحيط:[1].

- حكم بالأمر يحكم حكما وحكومة قضى، يقال حكم له وحكم عليه، ويقال حكم بينهم إذا قضى وفصل.
- وحكم فلان يحكم أيضا حكما رجع، يقال أحكمه فحكم أي ارجعه فرجع، وفلانا منعه عن الفساد وعما يريد.
- والعامة تستعمل الحكم بمعنى الولاية أيضا، حكمه منعه من الفساد وعما يريد ، وولاه وفي الأمر أمره أن يحكم.
- وتحاكموا الى الحاكم تداعوا وتخاصموا واحتكم في الامر قبل التحكيم.

وبالنظر الى اللغة الفرنسية فإن«"كلمة حكم gouvernement ايتمولوجيا (مفاهيميا) لها نفس المصدر مع مفردة الحكومة gouvernement وهي مشتقة من الفعل اللاتيني gubernare الذي اشتق من الفعل اليوناني KUBERNANL والذي يعني قيادة أو توجيه الباخرة DIRIGER LE NAVIRE ثم تعمم المصطلح على الاقتصاد والمؤسسات بصفة عامة وطريقة تسييرها»[2].

في حين نجد أن « هناك من يرى بأن ترجمة good governance الى العربية تعني الحكم الرشيد أو الصالح وبدرجة أقل استخداما مصطلح الحكمانية الذي له ابعاد دينية أو الحوكمة التي لها أبعادا اقتصادية خاصة بأعمال الشركات المتعددة الجنسيات وعلى هذا فالتعبير الاكثر منطقية وشيوعا في الأدبيات السياسية والإدارية هو الحكم الرشيد أو الحكم الصالح»[3].

---

(1) بطرس البستاني، مرجع سابق، ص 184.

(2) فريد ابرادشة ، "الحكم الرشيد في الجزائر، في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية". أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014) ، ص 25. متحصل عليه من: BIBLIO-UNIV-ALGER.DZ ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

(3) المرجع سابق ، ص 22.

التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد:

تعددت التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم الحكم الراشد إذ « يرى البعض أن الحكم الرشيد على أنه الحاكمية، وهناك من يرى بأنه هو العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والاعمال العامة والخاصة بصورة عالية من النزاهة والشفافية ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد»[1].

لذا سنحاول التطرق لتعاريف بعض الباحثين وتعاريف بعض المنظمات الدولية المتعلقة بالحكم الراشد.

أولا : تعريف بعض الباحثين للحكم الراشد.

اختلفت تعاريف الباحثين للحكم الراشد باختلاف منطلقاتهم فقد عرف« François Ascher الحكم الراشد على أنه يترجم ويشرك المؤسسات السياسية، الأعوان الاجتماعيين من المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وغيرها إضافة الى المنظمات الخاصة والتي تعبر عن القطاع الخاص في اطار جملة من المراحل التي تصبوا الى تشكيل ووضع الاختيارات الجماعية التي تستطيع إثارة إندماج فعال للمواطن »[2]

اما من جهة « الاستاذ فرانسوا كاستينغFrançois kasting فيرى بأن مبدأ الحكم انتقل من فكرة التركيز على الاقتصاد السياسي للدولة الى فكرة التركيز على مكونات وفواعل الحكم وهو ما تجسد في فكرة الانتقال من مصطلح الحكم الى الحكم الرشيد حتى أصبح العلماء اليوم لا يفكرون في مصطلح الحكم إلا في وجود الجيد أو الصالح أو الرشيد معه»[3].

بينما الأستاذ « هايدونG.Haydan يرى بأن الحكم الرشيد يقتضي علميا إلغاء الفصل التعسفي بين الدولة والمجتمع وبدلا من ذلك لا بد من خلق مجموعة من القواعد لتنسيق العمل فيما بين الفواعل المكونة للدولة ، وتقوم الدساتير والقوانين واللوائح الإدارية، بتكريس تلك القواعد المنظمة للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص»[4].

---

(1)سمير عبد الرزاق مطير، "واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية". رسالة ماجستير (جامعة الاقصى ، 2013) ، ص 12. متحصل عليه من: www.mpa.edu.ps/uploads/ro.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

(2)عبد اللطيف بن نعوم، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية : دراسة حالة الجزائر". رسالة ماجستير(جامعة معسكر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم التسير، 2015- 2016) ، ص 21 . متحصل عليه من : dspace.univ.mascara.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

(3)فريد ابرادشة ، مرجع سابق، ص 38.

(4)فريد ابرادشة ، مرجع سابق، ص. ص، 38،39 .

ثانيا: تعريف بعض المنظمات الدولية للحكم الراشد.

لقد عرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي الحكم الراشد على أنه « ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات وتشمل ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم»[1].

وعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه« هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام»[2].

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OLDE) على أنه « استعمال السلطة السياسية واجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية»[3].

هذه تعاريف بعض الباحثين وبعض المنظمات الدولية المتعلقة بالحكم الراشد، وإن اختلفت في منطلقاتها وصيغتها، فإنها تتفق جميعها في أن الحكم الراشد ضد الفساد.

المطلب الثالث: ابعاد الحكم الراشد

تشير كثيرا من الابحاث والدراسات إلى أن الحكم الراشد يتضمن ثلاثة أبعاد هي:

1- البعد السياسي:

تحدد طبيعة هذا البعد عملية التفاعل الايجابي بين السلطة والمجتمع من أجل خدمة الصالح العام وهذا لن يتم إلا في ظل « دولة الحق والقانون التي تضمن احترام الحريات العامة للمواطنين من خلال توافر مجموعة من الشروط الانسانية مثل الرأي العام الفعال، الاحزاب السياسية ، التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي الذي يعكس وجود نوع من الرضا الشعبي والشعور بالاستقرار ما يؤدي الى فتح المشاركة السياسية»[4] وذلك من أجل « تمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية فضلا عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة الى فائدة المجتمع ككل»[5].

---

(1) فريد ابرادشة، مرجع سابق، ص. ص،29، 30.
(2) عبد اللطيف بن نعوم، مرجع سابق، ص 19.
(3) عبد اللطيف بن نعوم ، مرجع سابق، ص 20.
(4) خيرة بن عبد العزيز، "الحكم الراشد بين الفكر العربي والاسلامي: دراسة مقارنة" .أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2013-2014) ، ص 32.
(5) عبد اللطيف بن نعوم، مرجع سابق، ص 33.

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي:

يرتبط هذا البعد بالسياسات العامة للدولة، ومدى قدرتها على التوزيع العادل للثروات من اجل « تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين حياة المواطنين، فالمؤسسات الاجتماعية والانسانية تساعد في بناء نظام اجتماعي عادل»[1])، ذلك أن المجتمع المدني هو الحلقة التي تربط السلطة بالقطاع الخاص « وقد ركز الحكم الراشد من خلال بعده الاقتصادي على القطاع الخاص ومدى فاعليته ضمن منظومة قانونية تجعل الحكم صالحا بكل المقاييس، وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأن في النهاية الحكم الراشد هو الذي يضمن حاجات الناس في الآن وحاجات الاجيال في المآل»[2].

3- البعد الاداري والتقني:

يرتبط هذا البعد « بعمل الادارة ومدى كفاءة وفعالية موظفيها، فترشيد الادارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة، والفعالية، يعتمد على الاهتمام بالجهاز الاداري، والانظمة من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق اهدافها»[3]، لكن هذا لن يتحقق إلا من خلال « السعي المتصل بالاهتمام بالموظفين وإعدادهم مهنيا »[4].

المطلب الرابع: معايير الحكم الراشد.

لقد اختلفت معايير الحكم الراشد باختلاف وجهات نظر الدارسين وتقارير المنظمات الدولية، وفيما يلي سنتطرق الى ثمانية معايير وردت في تقارير البنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي وهي:

1- المساءلة والمحاسبة :

ويقصد بها «تحميل الافراد والمؤسسات مسؤولية آدائهم الذي يجب أن يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، وطبقا لتعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي فإن المساءلة تعني قبول المسؤولين تقديم توضيحات عن كل ممارساتهم واعمالهم مهما كانت كبيرة أو صغيرة مع إذعانهم لكل الانتقادات الموجهة اليهم بالاضافة الى سعيهم لاتاحة حرية وصول المعلومات الى

(1) مرجع نفسه، ص 34.
(2) خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق ، ص 35.
(3) فريد، ابرادشة ، مرجع سابق ، ص 79.
(4) عبد اللطيف بن نعوم، مرجع سابق، ص 33.

الجمهور وعليه فالمساءلة تعني امكانية أن يتعرض صانعوا القرار سواء في الدولة أو في القطاع الخاص أو في منظمات المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته»[1].

2- حكم القانون:

يتفق «معظم صناع القرار على أن سيادة القانون هي واحدة من الطرق لمحاربة الفساد، حيث يمكن للدولة أن تعمل تحت العديد من الاشكال المختلفة للحكم (من الاستبداد الى الديمقراطية) لكن وجود القانون على نطاق واسع يضمن لجميع الاشخاص والمؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها المساءلة أمام القوانين التي تطبق على الجميع بالمساواة وبشكل يسمح بالفصل فيها بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الانسان»[2].

3- الشفافية :

وتعني التدفق الحر للمعلومات« وعلى كافة المستويات مع ضمان إنفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها وتشمل الشفافية كل الوسائل التي تشمل وصول المعلومات ومختلف منابعها الى المواطنين وتمكينهم من فهم آليات صنع القرار في الدولة، فالشفافية كظاهرة تشير الى تقاسم وتداول المعلومات والتصرف من خلالها بطريقة مكشوفة »[3].

4- المساواة والعدل الاجتماعي.

ونعني بها تحقيق « المساواة في المجتمع دون تمييز على أي أساس كالدين، اللغة ، الجنس..الخ، مع وضع سياسات تستهدف تحسين أهداف الفئات المحرومة من أجل ضمان حاجاتهم الاساسية وأمنهم الاجتماعي ولا تتحقق هذه الميزة دون تحقيق العدالة في التوزيع واعتبار حق المواطنة للجميع ومن دون استثناء »[4].

5- الرؤية الاستراتيجية :

حسب مفهوم الحكم الراشد «فإن الرؤية تحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن

(1) فريد برادشة ، مرجع سابق ، ص 28.
(2) شاهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص 28.
(3) فريد برادشة ، مرجع سابق ، ص 69.
(4) المرجع نفسه، ص 70.

اطار الحكم الراشد، يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول »[1].

6- الاستجابة:

وتمثل قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات لمن يطلبها أو ينتفع بها دون تفرقة أو استثناء[2].

7- المشاركة :

تعتبر المشاركة السياسية أحد أهم المبادئ المهمة في بناء الحكم الرشيد وهي المؤشرات الدالة على مدى كفاءته ولا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات ، وتمكين الافراد وحسن التشريع والادارة المحلية، ولقد ارتبطت فكرة المشاركة بوجود المجتمع المدني كونها ترتكز على ممارسة المجتمع لأدوار سياسية واجتماعية واقتصادية خارج سلطة الحكومة دفاعا عن مصالح فئاته [3].

8- الكفاءة والفعالية:

تكون من خلال قدرة الحكومة على انتاج المخرجات العامة ذات الجودة ، بما في ذلك الخدمات المقدمة للمواطنين ، بأفضل التكاليف وفي مقابل ذلك تضمن مخرجات تحقق المطالب الرئيسية لصناع السياسات [4].

---

[1] عمراني كربوسة،" الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، ص 5. متحصل عليه: www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires/pdf ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/02.

[2] عبد اللطيف بن نعوم ، مرجع سابق، ص 26.

[3] شاهيناز ورشاني، مرجع سابق، ص 24

[4] المرجع نفسه ص 28.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال ما تم التطرق إله في الفصل الأول يمكن الوصول الى النقاط التالية :

- الإعلام هو تلك العملية التي يتم من خلالها إطلاع الرأي العام بما يدور من أحداث ووقائع وأخبار قصد نشر المعرفة في صفوفه عن طريق وسائل الإعلام .
- الفساد ظاهرة اجتماعية من صنع الإنسان ، وإن انتشارها الواسع في شتى المجالات في العصر الحديث ، دفع بالهيئات الرسمية وغير الرسمية إلى نبذها ومحاربتها .
- الحكم الراشد المحلي ، هو تلك العملية التي تتم عن طريق التفاعل الإيجابي بين السلطة والمجتمع من أجل الصالح العام.

الفصل الثاني:

الإعلام كآلية لمكافحة الفساد في تونس: الانجازات والتحديات

تقترن عملية مكافحة الفساد في المجتمعات الديمقراطية بحرية التعبير وفعالية وسائل الإعلام، وقدرتها على المجابهة من خلال تعرية الواقع .

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى بعض نماذج من الإعلام التونسي ودوره في مكافحة الفساد في تونس خلال (2001م – 2017م) في ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : نشأة الإعلام في تونس.
- المبحث الثاني: دور الإعلام في رصد وكشف قضايا الفساد في تونس.
- المبحث الثالث : أثر الإعلام في مكافحة الفساد في تونس : دراسة نماذج

المبحث الأول: تطور مسارات الإعلام في تونس.

المطلب الأول: نشأة الإعلام في تونس

أولا : الصحافة المكتوبة .

ارتبط ظهور الصحافة المكتوبة في تونس بمرحلة الحماية الفرنسية على تونس، فقد كانت للصحافة التونسية دورها الضخم في حمل لواء الحركة الوطنية ومقاومة مؤامرات الاستعمار في التجنيس والتغريب، بل إن الصحافة التونسية كانت هي بذرة الحركة الوطنية الأولى[1]، فخلال عام 1888 اصدر حسين المقدم جريدة " نتائج الأحبار" لكنها لم تعمر طويلا وفي العام نفسه أيضا صدرت جريدة الحاضرة لصاحبها علي بوشوشة[2].

وكانت أولى الصحف هي (الرائد التونسي) الجريدة الرسمية التي أصدرها باي تونس صادق باشا سنة 1860م وعهد بتحريرها إلى المستشرق الفرنسي منصور كرلتي، وقد خصصت فرنسا هذه الجريدة للشؤون الرسمية ونشر قراراتها في بسط الحماية[3].

كذلك جريدة الزهرة التي أسسها عبد الرحمان الصنادلي عام 1889 وتقلب على إصدارها عدد كبير من الكتاب والصحافيين التونسيين وقد أصدر صاحبها عام 1905 ملحقا يوميا لها نظرا لانتشارها لإذاعة الاخبار المهمة اليومية [4].

وفي عام 1895 أصدر الزعيم التونسي الشيخ عبد العزيز الثعالبي جريدة (سبيل الرشاد) وتوقفت عندما هاجر خارج البلاد[5].

---

(1) "دور الصحافة العربية في الفكر الحديث وتطورها بين الحربين: 1918-1993". دعوة الحق، العدد 66، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية. متحصل عليه من : www.habous.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2017/02/08.

(2) فتحي حسين عامر، "الصحافة العربية، 2014"، ص 72. متحصل عليه من : https//.books.google.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/02/08 .

(3) "دور الصحافة العربية في الفكر الحديث وتطورها بين الحربين: 1918-1993"" ، مرجع السابق.

(4) فتحي حسين عامر،" الصحافة العربية"، مرجع سابق، ص72.

(5) دور الصحافة العربية في الفكر الحديث وتطورها بين الحربين: 1918- 1939 ، مرجع سابق .

ثانيا: السمعي البصري.

1- الإذاعة التونسية.

لقد أنشئت الإذاعة التونسية بموجب اتفاقية بين تونس وفرنسا، كان اسمها آنذاك إذاعة تونس البريدية لينطلق البث رسميا في 14 اكتوبر 1938 ثم أصبحت الإذاعة في سبتمبر1939 تسمى إذاعة تونس ، وتم تكليف الاديب التونسي عثمان الكعاك بإدارة البرامج العربية آنذاك [1].

2- التلفزيون التونسي:

كانت التجربة الأولى للبث في غرة أكتوبر 1965، ودامت ساعة وربع تلتها تجربة ثانية يوم 29 من الشهر نفسه في بث استمر ساعتين وربع وفي كل مرة تُمكن سكان تونس العاصمة وضواحيها من مشاهدة عروض مباشرة في الموسيقى والمسرح وقد لاقت هذه التجارب استحسان الناس لتكون دافعا مشجعا للكفاءات التونسية الشابة العاملة بالتلفزة التونسية التي كسبت الرهان رغم قلة الامكانيات وانطلاقا من جانفي 1966 م اصبح البثّ التجريبي أكثر انتظاما وبدأت الصحافة في نشر الشبكة البرمجية للتلفزة التونسية بالتوازي مع شبكة التلفزيون الايطالي، تم الافتتاح الرسمي للتلفزة التونسية في 31 ماي 1966 تحت تسمية (إ ت ت)[2].

وقد مر الاعلام التونسي منذ نشأته أواخر القرن التاسع عشر بمراحل، آخرها ما بعد أحداث 14 جانفي 2011 والتي شهدت انفجارا إعلاميا قويا ظهرت فيه العديد من القنوات الفضائية والاذاعات المحلية والجوارية، وصحف كثيرة اكتسحت المشهد الاعلامي.

المطلب الثاني: الإعلام في مرحلة بن علي .

في هذه الفترة كان هامش التعبير مقلصا جدا إلى حد التضييق على الإعلاميين، فقد « تم تنظيم الإعلام في البلاد بواسطة ترسانة من القوانين في كل من القانونيْن الصحافي والجنائي، كان قانون الصحافة للعام 1975م (قانون 32-1975) هو الذي ينظم بشكل أساسي عمل وسائل الإعلام المطبوعة

(1) "حول الإذاعة الوطنية : الاذاعة الوطنية" ، متحصل عليه من : www.radio.nanionale.TN ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/05.

(2) "تاريخ التلفزة التونسية: التلفزة التونسية"، متحصل عليه من : www.watania.1.tn، تاريخ الاطلاع : 2017/05/05.

والذي خضع الى عدد من التعديلات في السنوات 1988، 1993 و2001 و 2006 لكن بدلا من اتاحة المزيد من الحرية ، كانت تلك الاصلاحات تهدف الى تعزيز السيطرة السياسية على الإعلام وبموجب قانون الصحافة فرضت عقوبات مادية على الصحافيين الذين يجرؤون على تجاوز الخطوط الحمراء للدولة »[1].

فقد كانت المنشورات التابعة للحكومة في عهد بن علي تسيطر على الصحافة المكتوبة خصوصا بواسطة الصحف التي تملكها الدولة مثل "لابرس" (la presse) و " الصحافة" والجرائد الناطقة باسم التجمع الدستوري الديمقراطي مثل " لورونوفو" (lerenouveau) و " الحرية" وكانت هذه الصحف تتمتع بمداخيل إشهارية من الدولة وشبكة توزيع تجعلها ذات أولوية تستفيد منها استفادة كبيرة أما صحف المعارضة على غرار " الموقف" و "مواطنون" فقد كانت مهمشة ولا تكاد ترى [2].

« أما سائر الصحافة الخاصة فيتبع خط تأييد الحكومة الموسوم بالتحزّب حتى باتت هذه المؤسسات تشكل الدعم الاساسي للهجوم الموجه ضد معارضي النظام أكانوا صحفيين أو مضربين أو مثقفين أو سياسيين فيتعين على الصحافيين العاملين فيها كما العاملين في وسائل الاعلام الرسمية »[3].

كما أن وسائل الاعلام السمعي والبصري كانت تابعة للحكومة « كانت الاذاعة والتلفزة العموميتين صوت النظام، إذ هو يتحكم في قناتين (قناة تونس 7 وقناة تونس21) وفي اربع اذاعات وطنية (الاذاعة التونسية وإذاعة تونس الدولية وإذاعة الشباب و الاذاعة الثقافيّة) كما كان النظام يتحكم أيضا في خمس إذاعات جهوية (إذاعة المنستير، واذاعة صفاقس، واذاعة الكاف، واذاعة قفصة، واذاعة تطاوين »[4].

لقد كان في هذه الفترة « القطاع الاعلامي المرئي والمسموع يقدر أعلى من النظامية، فلا تبث محطات التلفزة التابعة للدولة (القناة canal7 والقناة canal 21) سوى المعلومات المؤيدة للسياسة الحكومية، صحيح أنه لا يمكن إغفال وجود بعض محطات التلفزة والاذاعات الخاصة إلا أنها تعود جميعا

---

(1) فاطمة العيساوي، "الاعلام التونسي في مرحلة انتقالية "، مركز كارينغي للشرق الأوسط . متحصل عليه من : carnegie.mec.org/ 2012/07/10، تاريخ الاطلاع :2017/04/04.

(2) ستيف باكلي ، سوسن الثعالبي و اخرون ، دراسة حول تطور وسائل الاعلام والاتصال بتونس"، منضمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، 2012، ص14. متحصل عليه من : unesdoc-unesco.org . تاريخ الاطلاع2017/05/05 .

(3) مراسلون بلا حدود، "الرقابة المفروضة على على الصحافة التونسية، النموذج المثالي المتبع منذ عشرين عاما"، الشبكة الدولية لتبادل المعلومات دول حرية التعبير Ifex. متحصل عليه: anhri.net/IFEX/alert/unisco/ 2007-11-05 تاريخ الاطلاع: 2017/04/08.

(4) ستيف باكلي، سوسن الثعالبي واخرون، مرجع سابق، ص 14.

الى شخصيات مقربة من النظام وعلى سبيل المثال، يعدّ وزير الخارجية أحد أهم المساهمين في موزاييك Mosaique fm فيما يملك أحد أفراد أسرة زوجة الرئيس التونسي محطة هانيبعل تي في hannibal tv »[1]، يشار أيضا إلى أنه « في عهد بن علي كان تأثير الحكومة على الخط التحرري في وسائل الاعلام العمومية والخاصة آليا وقد استعملت مؤسسات الصحافة والإذاعة والتلفزة المملوكة للدولة كوسائل للدعاية العامة وكانت التحقيقات الميدانية مراقبة بصفة دقيقة ومثلت تغطية أنشطة الرئيس ركنا يوميا قارا أما تسمية المسؤولين على رأس وكالة تونس أفريقيا للأنباء ومؤسسة التلفزة والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر فتتم دائما على قاعدة الولاء وكان اختيار المسؤولين يرتكز أساسا كونهم اعضاء نشطين في التجمع الدستوري الديمقراطي، وموالين لبن علي وهم مسؤولون بصفة مباشرة أمام الحكومة عن طريق وزارة الاتصال»[2].

وقد تم تصنيف تونس في تقرير مراسلون بلا حدود سنة 2008 في المرتبة 143 عالميا من حيث حرية التعبير[3].

إن تضييق النظام التونسي خلال فترة بن علي، على وسائل الإعلام وحجب المعلومة كان من شأنه أن جعل هذه الوسائل التي هي في الأساس وسائل للرقابة، ورصد الفساد، ونشر الشفافيّة لا تتعرض الى انواع الفساد التي كانت منتشرة في تونس، مثلا في الوقت الذي وقعت فيه حادثة انتحار محمد البوعزيزي حرقا في ديسمبر 2010 « لم تتجرأ أية وسيلة إعلام تونسية على نقد النظام الاستبدادي الذي كان يمارسه الرئيس زين العابدين بن علي منذ 1987، لقد كانت صحف المعارضة مهمشة، وكانت الرقابة تمنع تداول الكتب، أما مواقع الواب الناقدة فكانت توقف آليا بواسطة منظومة مركزية مهمتها تنقية الانترنت»[4].

إن الواقع السياسي الرديء خلال فترة بن علي أنتج واقعا اعلاميا أكثر رداءة وسلبية.

---

(1) مراسلون بلا حدود ، مرجع سابق.

(2) ستيف باكلي، سوسن الثعالبي واخرون، مرجع سابق، ص 32.

(3) "tunisie le courage d'informer : Reporters sans frontières à la rencontre de journalistes sons haute surveillance" . Site web : http:/.rsf.org. page vweb ,consultée le : 20/01/2016.

(4) ستيف باكلي، سوسن الثعالبي واخرون، مرجع سابق، ص14.

المطلب الثالث: الاعلام في المرحلة ما بعد الثورة.

في هذه الفترة شهد «الإعلام في تونس تغيرات جذرية منذ بدء ثورة البلاد في العام 2011 إذ هو ابتعد عن المحتوى الذي كان في السابق ذا نسق واحد ومقيدا للغاية ويحاكي خط الدولة وأصبح يقدم الآن انتاجا متنوعا »[1] ، إذ يرى بعض الباحثين أن خط الاعلام التونسي بعد الثورة قد تغير ،تشير « د سلوى الشرفي أن الاعلام التونسي بعد 14 كانون الثاني يناير 2011 تحول من اعلام حكومي الى إعلام عمومي أي من وسيلة دعاية للنظام إلى وسيلة اعلام للرأي العام »[2].

فقد لوحظ أنه « بعد سقوط بن علي سارعت وسائل الاعلام التقليدية (سواء أكانت عمومية أو خاصة ، مكتوبة أو مسموعة، أو مرئية) الى الانضمام الى الرأي العام وإلى التعبير عن الارادة الشعبية وهذا ما أدى الى نسف جل الخطوط الحمراء والمواضيع المحرمة واصبح النفاذ الى مواقع الواب التي كانت محظورة في السابق ممكنا بصفة تدريجية وبالتوازي مع تفكيك منظومات المراقبة المسلطة على الانترنت»[3].

كذلك قد تأسست« قنوات وإذاعات من مختلف التوجهات السياسية بعد الانفتاح الاعلامي بلغ عددها 39 قناة تلفزيونية وأكثر من 50 إذاعة محلية وجهوية وجمعياتية، إلا أن المشهد السمعي البصري حاليا لا يحتوي إلا على 12 قناة تلفزيونية بينها قنوات هي الأكثر مشاهدة في البلاد ويتكون المشهد الاعلامي التونسي من أكثر من 200 عنوان صحافي موزعة بين صحف يومية واخرى اسبوعية وشهرية الى جانب عشرات المحطات الاذاعية و15 قناة تلفزيونية بين الخاصة والعمومية»[4].

إن أهم ما ميز فترة ما بعد الثورة في تونس هو اعطاء هامش كبير لحرية التعبير والممارسة الاعلامية فقد « أرسى الدستور التونسي الجديد الصادر في 27 جانفي 2014 مناخا قانونيا مناسبا لعمل وسائل الاعلام في ظل ممارسة فعلية لحرية الصحافة ويضمن الفصل الأول 555 من المرسوم عدد 115

---

(1) فاطمة العيساوي ، مرجع سابق.

(2) روعة قاسم، سلوى الشرفي ، "تونس تحتاج حكومة كفاءات وليس حكومة وحدة وطنية"، القدس العربي. متحصل عليه من :www.alquds.co.uk ، تاريخ الاطلاع :2017/03/17.

(3) ستيف باكلي، سوسن الثعالب و اخرون، مرجع سابق ،ص 15.

(4) محمد الجلاصي ، "الاعلام التونسي يعيش فترة ما بعد الثورة" ، الحياة تجريبي. متحصل عليه من: alhyat.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/17.

لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر حرية التعبير ويضع هذا المرسوم مجموعة من القواعد التي منشانها ان تضمن استقلاليّة الصحافيين ووسائل الاعلام»[1].

هذا المرسوم « ينصّ على ضمان قانوني لحماية المصادر بالعبارات التالية : تكون مصادر الصحفي عند قيامه بمهامه ومصادر كل الأشخاص الذين سيساهمون في أعداد المادة الإعلامية محمية كما يتضمن الفصل 11 فضلا عن هذا ما يلي (يعتبر اعتداء على سرية المصادر جميع التحريات وكل أعمال البحث والتفتيش والتنصّت على المراسلات والاتصالات التي قد تتولاها السلطة العامة تجاه الصحفي للكشف عن مصادره) أو اتجاه جميع الأشخاص التي يربطهم به صلات خاصة»[2].

لكن مع هذا فإنه « وفي تقريرها الذي رصد واقع حرية الاعلام في الفترة ما بين 3 ايار 2011 و3 ايار 2012 تشير نقابة الصحافيين التونسيين الى أن الاعلام التونسي تعرض الى العديد من الانتهاكات التي تهدد حريته ومنها تلك المتعلقة بالإطار التشريعي واستمرار وجود بعض الفصول القانونية القمعية، ويشير التقرير الى مجموعة من المحاكمات التي تعرّضت لها بعض وسائل الاعلام بالاستناد الى الفصل 23 من مجلة الاجراءات الجزائية ضد قناة " نسمة" وجريدة " التونسية" وذكرت النقابة في تقريرها أن هناك بعض الفصول منها الفصل 86 في مجلة الاتصالات، الذي يفتح الباب أمام ملاحقة الصحافيين قضائيا في قضايا قد تكون ملفقة لقمع حرية الاعلام »[3].

ثم إن الانفتاح الاعلامي الذي شهدته مرحلة ما بعد الثورة كرس الرداءة في الآداء الأمر الذي جعل بعضهم يرى « أن الصحافة في تونس تحتاج الى اصلاح هيكلي، وهذا الاصلاح يحتاج الى سياسة عامة وقرار سياسي حازم، لافت الى أن قضية الصحافة بعد الثورة لم تعد قضية حرية تعبير بل قضية جودة»[4].

مع أن النصوص التي تضمنتها المراسيم التشريعية التي جاءت في مرحلة ما بعد الثورة التونسية منحت وسائل الاعلام هامشا من الحرية في الأداء الوظيفي، إلا ان هذه الوسائل ما تزال تحتاج وتتطلّع

---

(1) منظمة أنا يقظ، "دراسة نظام النزاهة الوطني تونس "، 2015، ص 175 . متحصل عليه من: www.watch.tn، تاريخ الاطلاع : 2017/03/18.

(2) ستيف بالكي، سوسن الثعالبي و اخرون، مرجع سابق ، ص 34.

(3) هاجر المطيري، منى خضر، "الاعلام التونسي بعد الثورة الحرية الحسية: صدى الاعلام" ، ص 47. متحصل عليه من : www.macenter.old ، تاريخ الاطلاع 18/03/2017.

(4) رنا نجار، "الصحافة التونسية بعد الثورة: إعادة اعتبار الى المهنة"، الحياة تجريبي. متحصل عليه من: www.alhayat.com/artieles.9373538 ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/17.

الى ارادة سياسية واجتماعية واعية بالدور الذي تقوم به لتمنحها مزيدا من الحرية باعتبارها أداة للديمقراطية.

المبحث الثاني: دور الإعلام في رصد وكشف قضايا الفساد في تونس.

المطلب الأول: الإعلام والقضايا السياسية والاقتصادية في عهد بن علي.

لم تتعامل وسائل الإعلام التونسية مع القضايا السياسية والاقتصادية السائدة في البلاد إلا بما يخدم مصلحة النظام السياسي، فمع أن هذه المرحلة اتسمت « باستشراء الفساد المنظم الذي تم أثناء منح أقارب ابن علي وشركائهم الصفقات التجارية المربحة و الاستحواذ على الأراضي والاستغلال غير المسبق للمؤسسات الحكومية للانتفاع بالإعفاءات الضريبية أو استخدامها كأدوات للإكراه والابتزاز[1]، إلا أن وسائل الاعلام لم تتفاعل مع هذه المسائل بشكل ايجابي، ويعود ذلك الى تضييق المساحة على الاعلاميين من خلال الضوابط المفروضة على كل من وسائل الاعلام المستقلة وتلك التي تملكها الدولة على حد سواء، كانت صناعة الاعلام معروفة بخضوعها الى اشراف ونفوذ عدد من الهيئات الحكومية التي تحتكر جميع مراحل الإنتاج الاعلامي [2].

وصل حدّ التضييق على الاعلام الى أن الرخصة التي تمنح لفتح قناة إذاعية أو تلفزة تتمّ بموجب اتفاقية بين الدولة وصاحب القناة. يلتزم فيها مدير القناة بـ « عدم انتاج أو انتاج مشترك أو بثّ برامج اخبارية ذات طابع سياسي مهما كان شكلها أو طبيعتها ومهما كان مصدرها ،الجرائد، ومضات تلفزية، مجلات روبرتاجات، حوارات ، حكايات، صفات خاصة، ملفات افتتاحية ، تعاليق..) ، وكذلك بث برامج حوارية (حوادث ، موائد مستديرة، مكروفونات الشارع...) ولا وجود لأي استثناء دون مرافقة كتابيّة من الدولة التونسية، ويلتزم المدير أيضا ببث تصريحات وخطب رئيس الجمهورية كاملة بلا انقطاع وكما يتم بثها في القنوات العمومية »[3].

اذا كانت وسائل الاعلام الخاص التونسي قد تعرضت للقضايا السياسية والاقتصادية بما يخدم مصلحة النظام السياسي الحاكم في هذه المرحلة وعلى رأسها الرئيس بن علي فإن جميع وسائل الاعلام الرسمي قد كانت « تنتج خطابا اعلاميا جامدا وأحاديّا بلغة خشبية تكرس سياسات التظليل والتعتيم والابهام والانحياز المفضوح للرئيس بن علي وللحزب الحاكم السابق»[4]، وابسط مثال على ذلك الحملة

---

(1) كيت مكابي، "بعد خمسة أعوام من قيام الشباب التونسي بثورة الياسمين يتصاعد غضبهم على نتاجها: أحلام جانفي"، نشر يوم 2017/03/25 . متحصل عليه من: ICTJ.org d ، تاريخ الاطلاع 2017/4/15.

(2) فاطمة العيساوي ، مرجع سابق .

(3) ستيف باكلي، سوسن الثعالبي و اخرون، مرجع سابق ، ص 49.

(4) ياسر المختوم، "منظومة الدعاية تحت حكم بن علي : الكتاب الأسود" ، مركز نماء /قرارات. متحصل عليه من: www.nama-centre.com، تاريخ الاطلاع 2017/03/14.

الاعلامية المؤيدة لترشح بن علي للانتخابات 2004 وتعديل الدستور و « انخراط جميع الصحف في نشر تأييدهم حتى يخيّل أن ترشيح بن علي هو مطلب شعبي وأن الارادة الشعبية مع تعديل الدستور»[1].

إن الصحافة التونسية « مثل البروباغندا الحكومية فالمقالات التي تمدح بن علي هي من العناصر الثابتة في معظم الصحف وتمارس المطبوعات الرقابة العالية بشدة وتتجنب حتى التدقيق اللين في سياسات الحكومة أو اخبار النشاطات المحلية»[2].

انّ الاعلاميين المحلّيين وحدهم الذين كانوا يعملون لصالح وسائل الاعلام الدولية و تمتعوا بقدر من حرية التعبير، مع أنهم ظلوا حذرين إزاء تجاوز الخطوط الحمراء التي يوضحها النظام، وكانت هذه الحرية مقيدة أكثر عندما يتعلق الأمر بمقاربة الشؤون الداخلية لعائلة بن علي والموضوعات المتعلقة بالفساد والتفاوت في الثروة والفقر[3].

اذا لم تتعرض وسائل الاعلام لقضايا الفساد السياسي والاقتصادي أثناء فترة حكم الرئيس المخلوع بن علي، فإن ذلك يبرره تعامل السلطة مع مختلف وسائل الاعلام والمتمثلة في التضييق وشدة الخناق على كل ماله علاقة بحرية التعبير بشتى الوسائل إما بشراء الذمم أو بالاكراه

المطلب الثاني: دور الاعلام في كشف فساد عائلة الرئيس بن علي.

بعد سقوط نظام بن علي أطلق العنان لاقلام الاعلاميين التونسيين لنشر قضايا الفساد التي تورطت فيها جهات نافذة في الحكم خلال فترة النظام السائد وعلى رأسها عائلة الرئيس المخلوع بن علي، إذ لم تخلُ نشرة أخبار أو صحيفة من التعرّض لمثل هذه القضايا « التي تعكس حجم الفساد الاقتصادي ومدى تغلغل العائلة الحاكمة واحتكارها للسوق التونسية بدءا بنشاطات زوجة الرئيس السابق ليلى بن علي وأشقائها الذين استطاعوا خلال سنوات قليلة فرض سيطرتهم على قطاعات حساسة كالتجارة الخارجية ومسالك التوزيع في الداخل والسياحة »[4] وتشير بعض وسائل الاعلام الى « واحدة من أشهر قصص استغلال النفوذ والقرابة العائلية في مجال الاعمال وهي قصة صعود صخر الماطري، زوج ابنة الرئيس السابق والذي استطاع خلال سنوات قليلة أن يصبح واحدا من أكبر وأهم رجال الاعمال في تونس بحيث وضع اليد على أهم مفاصل الاقتصاد كشركة "نقل تونس" واحتكار توزيع سيارات "كيبا" وتأسيس بنك "

---

(1) ياسر المختوم ،المرجع نفسه.

(2) جوئيل كامبانا، "الاعتداءات على الصحافة خلال العام 2004"، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النسخة العربية، لجنة حماية الحفيين. متحصل عليه من : www.cpj.org ، تاريخ الاطلاع 2017/03/13.

(3) فاطمة العيساوي ، مرجع سابق.

(4) محمد سميح الباجي عكاز، "التحسر على عهد بن علي: مغالطات خطاب الحنين الى رفاه" الدكتاتورية "، نشر يوم : 2014/08/15 ، نواة . متحصل عليه من : https:/nawaat.org/portail ، تاريخ الاطلاع 2017/04/08.

الزيتونة" والسيطرة على الاعلام عبر 3 جرائد هي "الصباح" و"Quotidien" و "le temps" وإذاعة " الزيتونة" وإذاعة " شمس أف أم" المملوكة لزوجته "سيرين بن علي" »[1].

وعن تقرير للبنك الدولي نشر عام 2014 نقلت بعض المواقع الاخبارية « كان فساد عائلة بن علي معروفا للجميع ويمثل شكلا من أشكال الاحباط بالنسبة للتونسيين لأنه كان من الصعب تحديد حجم الفساد المستثري والنهب الذي كانوا ضحيته »[2].

وذكرت بعض المواقع الاخبارية التونسية أن حوالي 1200 قضية فساد أمام المحاكم، بعضها ينسب لعائلة الرئيس بن علي، إذ حسب موضوع نشره موقع أرابيسك في 6 مارس 2014 نقلا عن وكالة الانباء التونسية جاء فيه « أكد المدعي العام بادارة المصالح العربية الصادق العماري وجود 1199 قضية فساد منشورة أمام انظار المحاكم التونسية منها 1016 قضية لدى المحاكم الابتدائية بتونس مشيرا إلى أن هذه القضايا متهم فيها حوالي 1350 شخصا ، وأن حوالي 624 قضية من جملة تلك القضايا تهم عائلة الرئيس المخلوع واصهاره»[3].

وفي ذات السياق نشرت جريدة الشروق التونسية في موضوع لها « وقد انطلقت الابحاث في ملف قضية الحال إثر توجيه مكتوب الى وكالة الجمهورية بتونس صادر عن رئيس لجنة تقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد إضافة الى تقرير أولي صادر عن دائرة العامة للديوانة منجز من قبل هيئة الرقابة المالية خلال شهر ماي 2012 والذي ذكر قرار دائرة الاتهام أنه تضمن إكتشاف تجاوزات وجرائم ديوانية ومصرفية من قبل العديد من أقارب العائلة الحاكمة سابقا وبناء على ذلك أذنت النيابة العمومية بفتح بحث تحقيقي»[4].

وفي موضوع يتعلق بمسألة فساد عائلة الرئيس التونسي المخلوع نشرت يومية الصباح التونسية في عددها الصادر يوم 2016/03/19 « أن بن علي تدخل وبشكل مخالف للقوانين بصفة شخصية لاسناد

---

(1) محمد سميح الباجي عكاز، مرجع سابق.

(2) ياسين بلامين، "ترجمة سميح الباجي عكاز، تقرير البنك الدولي حول فساد بن علي أو الثروة المنقوصة"، نشر يوم : 11/04/2014 ، نواة . متحصل عليه من : https.//nawat.org/portail/ . تاريخ الاطلاع 2017/04/03.

(3) "حوالي 1200 قضية فساد أمام المحاكم منها 624 تهم عائلة بن علي واصهاره، ارابيك ". متحصل عليه من: www.arabesque.tn، تاريخ الاطلاع 2017/02/03.

(4) خديجة يحياوي، "اتهم فيها أفراد من عائلة الرئيس الأسبق: تأخير قضية الفساد صلب الديوانة"، الشروق. متحصل عليه من: www.achourouk.com، تاريخ الاطلاع : 2017/02/03.

شركة اعلانات يملكها أحد أقاربه صفقة اعلانات للسياحة التونسية في الخارج، وقالت الصحيفة " تم منح تلك الشركة فوائد وامتيازات مالية لا تستحقها على حساب مصالح الديوان الوطني للسياحة (حكومي) الذي لحقته أضرار مادية»[1].

وهذه الشركة حسبما ذكرت صحيفة المغرب التونسية « لم تلتزم بانجاز عمليات الإشهار (الإعلانات) رغم حصولها على أموال طائلة وحكم بن علي تونس بقبضة حديدية طوال 23 عاما»[2].

قضايا الفساد بمختلف أنواعه التي تورطت فيها عائلة الرئيس المخلوع بن علي وبعض الجهات النافذة خلال فترة توليه الحكم عديدة ، والتي رصدتها مختلف وسائل الإعلام التونسية أثناء الفترة الانتقالية وبعدها.

المطلب الثالث: دور الإعلام في كشف فساد جهاز العدالة.

لقد حاولت بعض الصحف الوطنية والوسائط الإعلامية التونسية من خلال متابعتها الإعلامية في بعض الأحيان، الكشف عن بعض قضايا الفساد التي تورط فيها قضاة تونسيون « فقد شهدت المنظومة القضائية في تونس الكثير من التجاوزات قبل ومع نظام بن علي وحتى بعد الثورة لا يزال القضاء يعاني الفساد المالي والإداري»[3].

في متابعة لقضية فساد تتعلق بالرشوة والارتشاء تورط فيها قاض تونسي ومحام وخبير ، قالت جريدة الشروق التونسية بتاريخ 2012/12/30 في مقال لها « نظرت صباح أمس الدائرة الجنائية الأولى بمحكمة تونس الابتدائية في قضية الرشوة والارتشاء المتورط فيها كل من القاضي السابق سامي الحفيان والمحامي معز الغضباني، والخبير طارق الحامدي وقد قررت عقب استنطاق المتهمين والاستماع الى المرافعات حل المفاوضة والتصريح بالحكم في موعد لاحق»[4].

وفي قضية فساد تورط فيها قاض تونسي يدعى عبد الكريم الشوايبي ، ذكرت صحيفة الثورة نيوز بتاريخ 2013/10/28 في مقال لها « فهو قد استغل منصبه لما كان قاضيا بجندوبة وبغيرها من المحاكم

---

(1) "حكم غيابي بسجن زين العابدين بن علي : 10 سنوات في قضية فساد جديدة،" الوطن، بوابة الكترونية شاملة. متحصل عليه من : www.elwatannews.com/news/details/103308 2016-03-19 ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/19.

(2) المرجع نفسه.

(3) اريم عطافي، "المنظومة القضائية في تونس بين جدلية الادانة والاصلاح والواقع والآفاق"، الخبير. متحصل عليه من : www.lexprertjournal.net/blog ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/06.

(4) "في قضية الرشوة والارتشاء : القاضي السابق يتمسك ببراءة ودفاعه يتهم المحامي بلخامسة بتدنيس المحضر"، الشروق. متحصل عليه من : www.alchourouk.com ، تاريخ الاطلاع 2017/05/06.

التي مر عليها ليلهف ما يزيد عن 300 هكتار في ولايات الشمال الغربي وفي المناطق الخصبة المعطاء في ولاية جندوبة وباجة والكاف وسليانة وهي أراض تأتت عن طريق الرشاوى، وتقدر بعض الأوساط قيمتها بأكثر من 50 مليون دينار»[1].

وبخصوص قضية فساد تورط فيها قاض تونسي ووكيل دولة ، ذكر موقع منتديات تونيزياناسات في مقال يتعلق بالقضية نشر بتاريخ 11 جويلية 2014 « قررت أمس دائرة الاتهام بمحكمة الاستئناف بتونس إحالة كل من القاضي السّابق محرز الهمامي ووكيل الدولة العام مدير المصالح العدلية سابقا لطفي الدواس وعلي بوغطاس بصفته الوسيط والمدعوين عبد الفتاح وناجي الابيض على الدائرة بالمحكمة الابتدائية بتونس كما قررت حفظ التهمة في حق على وصالح الابيض، ويذكر أن القضية رفعها اشقاء الرئيس السابق بجامعة كرة القدم على الابيض إبان الثورة ضد قاضي الدائرة الجنائية محرز الهمامي ووكيل الدولة العام لطفي الدواس وعلي بوغطاس الذي لعب دور الوسيط في عملية الارتشاء التي تعلقت بمبلغ 150 الف دينار اجبر الاشقاء على دفعها مقابل الافراج عن شقيقهم الذي لفقت له تهمة في عهد بن علي»[2].

يعتبر الكشف عن جرائم الفساد وتشجيع الابلاغ عن مرتكبيها أهم خطوة في مكافحة الفساد بالنظر الى ما يصاحب هذه الجرائم من كتمان واستغلال الموظفين لسلطاتهم من أجل اخفائ أفعالهم[3].

أهم ما يلاحظ في هذا السياق أن أغلب وسائل الاعلام التونسي، خاصة وسائل الاعلام الرسمي التابع للدولة – الاذاعة التلفزيون- مثلا قد تحفظت في تناولها لقضايا الفساد المتعلقة بقطاع العدالة بحكم التضييق عليها.

المطلب الرابع : حرية التعبير ومواجهة قضايا الفساد في المرحلة الانتقالية.

للاعلام «دور مهم في شرح القضايا وطرحها على الرأي العام من أجل تهيئته إعلاميا، لتقبل التوجهات العامة للدولة، ولا يمكن للاعلام ان يمارس هذا الدور الا اذا حقق قدرا كافيا من الحرية

---

(1) كريم بن عبد الله، القاضي عبد الكريم الشوايبي، "فساده وما بعد فساده والحكومة تتمسك بخدماته الجليلة وتمنحه ترقيتين متتاليتين" ، الثورة نيوز. متحصل عليه من : Athawra.news-tunisie.blogsport.com, تاريخ الاطلاع : 2017/05/06.

(2) "احالة الهمامي والدواس على الجنائي في قضية الرشوة والارتشاء"، منتديات تونيزياناسات. متحصل عليه من: www.tunisia-sat.com ، تاريخ الاطلاع 2017/05/06.

(3) محمد بن لطيف، "دور القضاء العربي في مكافحة الفساد"، شؤون ليبية، العدد3 ، ديسمبر 2016 ، ص 52.

والتحرر من القيود التي تمارس عليه من أي جهة كانت »[1]، والمنظومة الاعلامية التونسية في مرحلة ما بعد أحداث 14 جانفي 2011، تحديدا خلال المرحلة الانتقالية شهدت « انفجارا اعلاميا وطفرة منقطعة النظير لم تشهدها من قبل، حيث تجاوز عدد وسائل الاعلام المسموعة الخمسين اذاعة وبلغ عدد المحطات التلفزيونية ما يزيد عن خمسة عشر محطة، أما عدد الصحف المطبوعة والمجلات فبلغ مائتي مطبوعة تتنوع أوقات صدورها ما بين يومية واسبوعية ودورية وعلى صعيد المواقع الالكترونية فهي كذلك زادت بشكل كبيرة واصبحت بالمئات والى جانب هذا الكم الكبير من الوسائل الاعلامية أيضا تمتع بحرية أوسع دون قيود خانقة »[2] يقول « الصحافي والكاتب التونسي الهادي يحمد لـ (القدس العربي) أن وضع الصحافة في تونس ما بعد الثورة قد شهد تغييرا مهما ، تغيير شمل أساسا هامش حرية التعبير كما مس التعددية التي أصبحت تتميز بها وسائل الاعلام التونسية، ويضيف بالقول (تعددية المحتوى وتعددية في أشكال وسائل التعبير حيث مكنت الثورة التونسية وسائل الاعلام التونسية على اختلاف توجهاتها وخطوطها التحريرية من هامش كبير من الحرية تكسرت بموجبه كل الخطوط الحمراء تقريبا واصبح لها دور مهم في تحديد الخريطة السياسية ونقد المظاهر الاجتماعية وتموقعت في احيان كبيرة كسلطة رابعة حقيقية»[3].

وقد تجلت مظاهر حرية التعبير في مواجهة الفساد خلال المرحلة الانتقالية في العديد من المواقف الى حد أن طالب بعض التونسيين « في بث مباشر باعدام الوزير الأول محمد الغنوشي»[4] وتعرض بعض وسائل الاعلام الى « الفساد الاقتصادي الذي كانت تعاني منه البلاد خلال العقدين الماضيين وخصوصا في العشرية الاخيرة من حكم الرئيس السابق بن علي حين تم تسخير السلطة السياسية لاختراق الاقتصاد التونسي، ووضع القطاعات الانتاجية الكبرى وذات المردودية العالية بين يدي سيطرة الحاشية الخاصة ببن علي وعائلته»[5].

وخلال الفترة الانتقالية كان « يدور الحديث في تونس لدى أفراد الشعب بأن الفيلا الفخمة التي بناها الرئيس بن علي في ناحية سيدي بوسعيد تمت بفضل أموال المتقطعة graffités من صندوق

---

(1) راضية الشرعبي، "اعلام الثورة أم ثورة الاعلام؟ حرية الاعلام أم حرية الحرية؟"، نواة. متحصل عليه من: https.//nawaat.org/portail/2011-04-21/mediarevolution-et-liberte، تاريخ الاطلاع: 2017/04/08.

(2) عبد الرحمان يوسف سلامة، "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010" . رسالة ماجستير(جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2016)، ص 160. متحصل عليه من : http://schoolar.najah.edu ، تاريخ الاطلاع 2017/04/08.

(3) روعة قاسم، "قطاع الاعلام في تونس بين الحرية المقيدة والحقوق المنقوصة"، القدس العربي ، 11 جوان 2016 . متحصل عليه من : www.alquods.co.uk ، تاريخ الاطلاع 2017/04/09.

(4) عبد الرحمان سيف ، مرجع سابق، ص 161.

(5) بيرم النّاجي، "حركة النهضة الاسلامية التونسية، دراسة نقدية"، نشر يوم : 2012/08/19 ، الحوار المتمدن، العدد: 3824 . متحصل عليه من : www.alhewar .org/debat/show.arb.asp، تاريخ الاطلاع 2017/04/04.

26/26*»[1] وفي شهادة لمطّلع عن عمل هذا الصندوق ، لجريدة الشروق التونسية قال « من الغريب أن هذه الأموال لم تكن مراقبة لا من وزارة المالية ولا من القباضة العامة التونسية وبناءا على ذلك فإنه لا أحد يستطيع أن يتفطن الى هذه المناورات التي كان يقوم بها الرئيس السابق زين العابدين بن علي وأن الاشخاص الذين عينهم للاشراف على هذا الصندوق عبارة عن بيادق»[2].

وفي نقدها للآداء الحكومي خلال الفترة الانتقالية رأت بعض الاصوات الاعلامية التونسية أنه ومنذ« اعتلاء الحركة سدة الحكم مع شريكيْها طوال هذه المرحلة حاولت النهضة الذهاب بعيدا في تطبيق استراتيجياتها الاسلامية وفشلت جزئيا بفضل تصدي مجمل القوى الديمقراطية لها، لقد حاولت ذلك مع اعلان الشريعة الاسلامية مصدرا أساسيا في التشريع وفشلت في فرض ذلك وحتى في اقناع حلفائها في الترويكا الحاكمة »[3].

وعن الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال المرحلة الانتقالية تشير بعض المصادر الاعلامية وبالارقام الى أن حالة التضخم قد ناهزت « 06% خلال شهر جوان 2014 غير أن نسبته المحسوسة تتجاوز 10% حسب المعايير الدولية في العديد من القطاعات والمواد خصوصا المواد الغذائية والمحروقات، وهو ما أدى الى انخفاض نسق الاستهلاك والاستثمار المحلي والاجنبي وتآكل الطبقة الوسطى وارتفاع المستوى الوطني والنسب مضاعفة في الجهات الداخلية »[4].

يلاحظ أن دور الاعلام التونسي كان بارزا اثناء الفترة التي تلت انتخابات 2011 وخاصة في فترة حكم الترويكا والازمات التي عاشتها البلاد على المستوى السياسي والأمني وحتى الاقتصادي.

لكن الملاحظ أنه « ومع استفحال الصراع السياسي في البلاد انطلاقا من الاختلافات الايديولوجية القائمة بين السياسين مثّل ذلك محور ضغط مركزي على قطاع الاعلام باعتباره وسيلة التواصل

---

[1] توفيق المديني، سقوط الدولة البوليسية في تونس .(د.ب.ن): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 206.

[2] توفيق المديني ، المرجع نفسه.

* صندوق 26/26. صندوق وطني للتضامن في شكل هيئة حكومية الهدف منه جمع التبرعات النقدية بهدف القيام باستثمارات عمومية في اطار التحفيض، الحد من الفقر بتخصيص له 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي التونسي، عرف برقم مسابقة البريدي 26-26.

[3] محمد سميح الباجي عكاز، مرجع سابق.

[4] المرجع نفسه.

والوصول الى الرأي العام والتحكم في مجريات الاحداث في الشارع بغية توظيفه لصالح طرف دون آخر»[1].

وقد تجلّى ذلك في الانتخابات إذ أظهرت الحملة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية نوعا من الانحياز لبعض وسائل الاعلام لحزب او مرشح بعينه [2].

إن الانفجار الاعلامي الكبير في ظل حرية التعبير التي تشهدها المرحلة الانتقالية كان من بين الآليات التي رصدت قضايا الفساد السياسي والاقتصادي خلال المرحلة، لكن هذا الانفجار تميز بالانفتاح الذي وصل الى حد الفوضى في ظل التجاذبات السياسية والايديولوجية التي تميزت بها المرحلة الانتقالية الأمر الذي قلل من أهميته، وشكك في مصداقيته بعض وسائله في رصد وكشف الفساد.

المبحث الثالث: أثر الاعلام في مكافحة الفساد في تونس ، دراسة نماذج.

المطلب الأول : السمعي البصري .

تجلى أثر وسائل الاعلام السمعي البصري في تونس في مكافحة الفساد من خلال المتابعات الاخبارية والحصص التي عالجت بعض المواضيع المتعلقة بالفساد. وإن تعددت وسائل الاعلام السمعي البصري في تونس بين العمومية والخاصة التي عالجت قضايا الفساد في تونس من خلال فضاءاتها، وتحديدا بعد احداث 14 جانفي 2011، إثر الانتفاح الاعلامي في تونس، فإننا سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أثر الاذاعة الوطنية التونسية والتلفزة الوطنية التونسية في مكافحة الفساد، باعتبار أنهما من بين وسائل الاعلام السمعي البصري الرسمية في تونس، التي تتمتع بتقاليد اعلامية خاصة.

1- الاذاعة الوطنية التونسية:

يظهر أثر الاذاعة الوطنية التونسية في مكافحة الفساد من خلال متابعتها الاخبارية لبعض القضايا والمواضيع العامة المتعلقة بمكافحة الفساد في تونس إذ ذكرت على سبيل المثال في إحدى متابعاتها الاخبارية لشهر جوان 2016 أن « وزير الوظيفة العمومية والحكومة ومكافحة الفساد كمال العيادي ، قد أبرز خلال جلسة عمل انتظمت على هامش الورشة الاقليمية حول تعزيز الثقافة والمساءلة في قطاعات ذات أولوية في المنطقة العربية ثم تنظيمها بتونس في 01 الى 03 جوان

(1) "قراءة في دور الاعلام التونسي في انجاح الانتخابات: الخارطة الاعلامية وقربها من الاضراب في الاعلام الخاص والعام، المغاربية" ، نشر يوم: 2014/11/6. متحصل عليه من: https://almagharibia.tv ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/05.

(2) محمد ياسين الجلاصي ، مرجع سابق.

2016 أهمية دور تونس في مجال الثقافية والنزاهة قدرتها على لعب دور أكبر أهمية ونجاعة في المنطقة العربية وشمال أفريقيا »[1].

كما أنها ومن خلال تغطياتها الاعلامية المتعلقة بالفساد، أبرزت في اخبارها أنه « تم اليوم الاربعاء 21 ديسمبر 2016، التوقيع على اتفاقية بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إطار تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الموقع عليها في شهر ديسمبر الجاري»[2].

وفي تصريح له للاذاعة الوطنية، أكد رئيس الهيئة الوطنية لمقاومة الفساد السيد: شوقي الطيب « على ضرورة تفكيك منظومة الفساد مبينا أن 152 ملف فساد تمت إحالته من 31 ديسمبر2016 على النيابة العمومية مشيرا إلى أن الهيئة ستقوم بتقديم بعض المعطيات حول هذه الملفات إما في تقريرها السنوي أو في بلاغ اعلامي»[3].

وادرجت الاذاعة الوطنية التونسية ضمن اخبارها ليوم 2016/12/10 « أعلنت الجمعية التونسية للمراقبين العموميين مقاطعتها لاحتفال باليوم الوطني لمكافحة الفساد وامضاء ميثاق الاستراتيجية الوطنية لحوكمة ومقاومة الفساد خاصة وأن هذه الاحتفالات لم تساهم في وضع تونس ضمن مسار حقيقي لمحاربة الفساد»[4].

2- التلفزة التونسية:

مع أن الاعلام التونسي الذي ساير أحداث 14 جانفي 2011، انفتح على الواقع، واستطاع أن يقطع شوطا في حرية التعبير، حيث اصبح بإمكانه كشف الفساد، إلا أن بعض وسائل الاعلام التقليدية لم تتخلص من عبادة الماضي، « ففي مؤسسة التلفزة التونسية على سبيل المثال

(1) "تونس تستظيف المؤتمر العام الخامس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، الاذاعة الوطنية" . متحصل عليه من: akhbartounes.com، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

(2) "توقيع اتفاقية بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الفلاحة"، نشر يوم : 2016/12/21 ، بوابة الاذاعة التونسية. متحصل عليه من : www.radiotunisienne.tn، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

(3) شوقي الطيب ، "إحالة 152 ملف فساد على النيابة العمومية"، نشر يوم : 2017/02/01 ، بوابة الإذاعة الوطنية . متحصل عليه من : www.radiotunisienne.tn ، تاريخ الاطلاع 2017/04/21.

(4) الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، "ميثاق الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الفساد لم يراع واقع الادارات التونسية"، نشر يوم: 2016/12/10 ، الاذاعة الوطنية. متحصل عليه من: www.radionationale.tn، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

ورغم تعاقب المسؤولين منذ 14 جانفي ، فإن قاسما مشتركا جمعهم وهو الخوف من بعض الحقائق واللجوء الى الصنصرة تفاديا للمشاكل والعواقب الوخيمة جراء الانفراد باشهار هذه الحقائق والوقائع التي حققت فيها الطواقم الصحفية للتلفزة التونسية »[1].

تشير تقارير اعلامية إلى أن تحقيقات تتعلق بقضايا فساد من الحجم الكبير تم إخفاؤها منها تحقيق يتعلق برئيس الحكومة « يوسف الشاهد المتعلقة بقضية شبهة صفقات ، حيث أعلنت وزارة الفلاحة في ذلك الوقت عن مناقصة لرقمنة عملية الاتصال بأسطول الصيد البحري»[2].

وأشارت بعض المصادر الى أن « تلك المناقصة رست على شركة تونسية التي انطلقت في ربط الاسطول بالاقمار الصناعية في الأثناء برزت شركة منافسة وانطلقت هي الاخرى في

انجاز المشروع المذكور دون مراعاة للمواصفات التي وضعتها وزارة الفلاحة»[3].

ومن المواضيع الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها، وكان من المزمع عرضها ضمن برنامج "ملفات ساخنة" على القناة الوطنية موضوع« يتعلق بهبات منحتها منظمات من خارج تونس لصيانة البيئة وبعث مشاريع من شأنها الحفاظ على سلامة البيئة لكن هذه الهبات تبخرت وبقيت المشاريع معطلة حيث لم يتم انجاز أي مشروع من المتفق عليه »[4]، لكن للأسف هذا الموضوع هو الآخر تم منعه من البث على غرار مواضيع كثيرة تم إخفاؤها ومنعها من البث.

فرغم المستوى الثقافي العلمي المرتفع نسبيا لم يكن في تونس حرية إعلام وهذا راجع الى أن المنظومة الإعلامية التونسية لم تتخلص بعد من عباءة النظام القديم[5].

المطلب الثاني: الصحافة المكتوبة

لقد لعبت الصحف الوطنية التونسية دورا بالغا في مكافحة الفساد، وكان أثر ذلك جليا من خلال متابعاتها للاحداث والقضايا المتعلقة بالفساد، ففي تحقيق لها يتعلق بقضية فساد في صفقة أسلحة ذكرت صحيفة الثورة نيوز « أن وزارة الداخلية كانت قد اشترت في صفقة ضخمة عددا هاما من المسدسات

---

(1) سناء الماجري، "سري للغاية، ملفات وتحقيقات ممنوعة من البث على القناة الوطنية : مافيا الآثار وهبات متبخرة وصفقات مثيرة للجدل "، جمهورية . متحصل عليه من: www.jomhouria.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/16.

(2) سناء الماجري ، مرجع سابق.

(3) سناء الماجري ، مرجع سابق.

(4) المرجع نفسه.

(5) عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة ، بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،(د.ت.ن)، ص 140.

الفاسدة لفائدة الادارة العامة للحرس الوطني والتي تأكد جميع الاعوان والضباط من فسادها لاحقا أثناء استعمالها»[1] ، هذه الصفقة حسب ذات الصحيفة تمت مع شركة كرواتية « وقد افادت مصادر خاصة إلى أن السيد (لطفي بن عروس) ممثل الشركة الكرواتية قد تلقى دعما سياسيا من صهر الرئيس الباجي قائد السبسي وهو المدعو (نبيل حمزة) زوج البنت "أمال" وهو المعروف باحتكاره لصفقات التسلح في تونس بداية من سنة 2011 رفقة رجل أعمال فرنسي يختص في التجارة العالمية للسلاح »[2]، وفي قضية فساد تتعلق بصفقة بين شركة اتصالات تونس وشركة هافاس، ذكرت صحيفة الشروق التونسية أنه « جاء في ملف القضية أن الابحاث انطلقت بناءا على تقرير صادر عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد الذي تضمن أن الاستقصاءات التي تولتها اللجنة أفضت الى الوقوف على عدد من التجاوزات تم ارتكابها عند ابرام شركة اتصالات تونس لعقد اسداء خدمات اتصال واشهار مع شركة هافاس تونس التي يرأس ادارتها المتهم سليم رزوق»[3] صهر الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وفي قضية فساد تورط فيها السيد سليم شيبوب صهر الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي نشرت جريدة الصباح نيوز في مقال لها أنه « بناءا على ما توفر من معطيات تفيد أن سليم شيبوب ارتبط بمجموعة "ألستون" alston التي تضم عددا من الفروع الناشطة واهمها في مجال الطاقة حيث تولى توظيف ماله من نفوذ يخول له الفوز بصفقات منها صفقة تزويد محطة كهرباء بسوسة وأخرى بمحطة رادس 2 ، علما أن هذه الصفقات هي من انظار اللجنة العليا للصفقات والتي وإن كانت تنظر في الصفقات فإنها كانت تسليمها للرئيس السابق في ملفات سرية ويتولى دراستها ويحدد من يفوز بالصفقات بموافقة كتابية»[4] واضافت الجريدة « أنه بموجب إنابة عدلية سويسرية فقد تم الكشف على حسابات سرية تحت عطاء شركات واجهات يملكها شيبوب وأنه وفقا للتحويلات المالية لتلك الحسابات فقد ثبت أن الشركة"ألستون" حولت زهاء 2.2 مليون أورو الى سليم شيبوب»[5].

هذه بعض النماذج من قضايا الفساد المتعلقة بالصفقات العمومية نشرتها بعض الصحف الوطنية التونسية والتي تورط فيها اشخاص لهم علاقة بمحيط الرئاسة، هذه النماذج المنشورة عبر الصحف الوطنية تؤكد أثر وسائل الاعلام المكتوبة في مكافحة الفساد في تونس.

---

(1) "فساد جديد في صفقات التسلح: صهر الرئيس لوبيات سياسية، رجال اعمال" ، الثورة نيوز. متحصل عليه من: athawra-news-tunisie.blogsport.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/04/25.

(2) "فساد جديد في صفقات التسلح: صهر الرئيس لوبيات سياسية، رجال اعمال"، مرجع سابق.

(3) "تورط فيها سليم رزوق ومنتصر وايلي :"الشروق" تنشر تفاصيل قضية "هافاس". متحصل عليه من : www.alchourouk.com، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

(4) "الصباح نيوز : تنشر تفاصيل حول قضاياه: قصة حمولة 2.2 مليون أورو المودعة بسويسرا التي أودعها سليم شيبوب" ، الصباح نيوز. متحصل عليه من : www.assabahnews.tn/، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

(5) الصباح نيوز : تنشر تفاصيل حول قضاياه: قصة حمولة 2.2 مليون أورو المودعة بسويسرا التي أودعها سليم شيبوب" ، مرجع سابق.

المطلب الثالث: الوسائط الاعلامية

تناولت الوسائط الاعلامية التونسية قضايا الفساد في تونس، بجرأة أكبر من تلك التي تناولتها بها وسائل الاعلام السمعي البصري والصحف المكتوبة، من خلال نشرها لمواضيع حساسة متعلقة بقضايا فساد، تعد من الطابوهات، نقرأ مثلا في بعض النماذج في موضوع يتعلق بقضايا فساد مالي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما يلي : « تولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 الى سنة 2010 في اطار مشروع "بيروني" المتعلق بارساء منظومة التصرف في المكتبات الجامعية إنجاز جملة من الصفقات والاستشارات لاقتناء معدات اعلامية ودورات تكوينية في الغرض، وقد تجاوزت الكلفة المجملة لهذه النفقات المنجزة والممولة في معضمها بقرض من البنك الدولي 4.000.000.000 دينار في حين أن هذا المشروع لم يتم بعد استكمال إنجازه في جميع المؤسسات الجامعية الى غاية هذا التاريخ»[1]، وفي ذات السياق نقرأ أيضا في هذا التحقيق الذي كشف فيه موقع نواة قضايا فساد تتعلق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي « كلفت الوزارة شركة "ميديانات" بمهمة تصميم وأنجاز موقع واب للوزارة بقيمة مجملة تقدر بـ 38.640.000 دينار بدون أي التزام من ادارة الاعلامية بالفصل 11 من كراس الشروط الذي ينص على ضرورة إمضاء محضر للاستلام الوقتي ومحضر آخر للاستلام النهائي، هذا اضافة الى عدم احترام العامة للمصالح المشتركة لقاعدة العمل المنجز فأخلت بشروط الخلاص حيث تم صرف كامل مستحقات المزود (شركة ميديانات) في ظل غياب الاستغلال الفعلي لموقع واب للوزارة الى حد الآن»[2].

وفي موضع آخر يتعلق بقضية فساد مالي وإداري في الجمارك التونسية نقرأ في موقع الحياة التونسية "ذكرت مصادر اعلامية عن مصادر في الديوانة التونسية وأخرى من وزارة المالية أنه يتم حاليا التحقيق بالقطب القضائي في قضية فساد إداري ومالي في الديوانة التونسية من الوزن الثقيل تتعلق بالسيارات الاجنبية التي تدخل الى تونس" [3]وبأكثر توضيح يضيف موقع الحياة التونسية حول هذه القضية « وشملت الابحاث فيها مبدئيا مسؤول رفيع المستوى برتبة مدير منظومة "سندة" وضابط بالديوانة التونسية وقد تطال أطرافا أخرى من الديوانة التونسية مع تقدم التحقيقات ووفق نفس المصادر فإن شبهات تحوم حول فسخ معطيات من قاعدة البيانات بمنظومة "سندة" تتعلق بسيارات أجنبية تدخل الى

---

[1] خولة العيشي، "فضيحة مالية في وزارة التعليم العالي مكافأتها ترقية المتورطين في الفساد"، نواة . متحصل عليه من :https://nawaat.org/، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

[2] خولة العيشي ، مرجع سابق.

[3] "تورط مسؤول سام وضابط في الديوانة في قضايا فساد مالي وإداري"، الحياة التونسية. متحصل عليه من : www.athyetounissia .net/news، تاريخ الاطلاع :2017/04/25.

تونس قادمة من دول أوربية أو عربية وهو ما يرجح أن عدة سيارات دخلت التراب التونسي بصفة قانونية عبر ميناء حلق الوادي وسجلت بياناتها على منظومة "سندة" الخاصة بمصالح الديوانة التونسية ويسهر على استغلالها وتسييرها فريق مركز الاعلامية بوزارة المالية ثم وفي ظروف مشبوهة إختفت بيانات عدد كبير – ووفق ما يتردد- من السيارات الاجنبية»[1] ومثل هذه القضايا كثيرة في تونس*.

المطلب الرابع: تقييم دور الإعلام في الحد من انتشار قضايا الفساد في تونس.

لا يمكن التركيز على الاعلام كوسيلة لمحاربة الفساد دون الاشارة لحرية التعبير، باعتبارها ظاهرة ديمقراطية ، وسلوكا سياسيا حضاريا يضع الخطوط العامة التي تحدد سلوك قطاع الاعلام في أي دولة وتضبط توجهاته ليمكن من ممارسة دوره في المساءلة والحاسبة ونشر الثقافة باعتباره أداة الفعل الديمقراطي.

وقطاع الاعلام في تونس وإن شهد بعد أحداث 14 جانفي 2011 انفتاحا كبيرا بما ظهر من عناوين مختلفة ومتنوعة إلا أنه ما يزال الى اليوم غير واضح المعالم، وعاجز عن توفير الاصلاحات الكفيلة بضمان الاستقلالية والحيادية ووضع حد لكل أشكال الوصاية رغم استفاقته من كبوته وانتفاضته ضد مظاهر الاستبداد والقيود كرسها النظام السابق[2].

تم إن غاب رؤية واضحة تحدد مسارات الاعلام في تونس ، وعدم وجود استراتيجية تعيد ترتيب أبجديات المنظومة الاعلامية حبل القطاع يراوح مكانه، هذا بالاضافة الى عدم تفعيل المرسوم 115 الخاص بتجزئة الصحافة والمرسوم 116 الخاص بالانتاج السمعي البصري واخراجهما من سياقهما وعدم تفعيل الفصول المتعلقة بحماية الصحافيين اثناء مباشرة عملهم[3] ،الأمر الذي حمل تونس تأتي في المرتبة 96 حسب تقرير مراسلون بلا حدود سنة 2016.

إن حالة التضييق التي مورست على قطاع الاعلام خلال فترة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي جعلت اغلب وسائل الاعلام لا تتعرض لقضايا الفساد.

---

(1) تورط مسؤول سام وضابط في الديوانة في قضايا فساد مالي وإداري، مرجع سابق.

* يلاحظ أن مثل هذه القضايا المتعلقة بالفساد الاداري والمالي في الادارات العمومية، بالكاد تعرضت له وسائل الاعلام السمعي البصري الرسمية، وهذا راجع للتضييق الذي ظلت تمارسه السلطة التونسية على مثل هذه المؤسسات منذ فترة بن علي.

(2) فتيحة علاية، "واقع الاعلام في تونس بين الموجود والنشود". متحصل عليه من:
alyafathia.blogspot0.com.2013/ ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/09.

(3) المرجع نفسه

لكن أحداث 14 جانفي 2011 في تونس غيرت مجرى الاعلام التونسي وظهرت وسائل الاعلام مختلفة ومتنوعة قضت على بعض التقاليد الاعلامية التي كانت سائدة خلال فترة حكم بن علي، صحيح هناك بعض وسائل الاعلام التونسي انحرفت عن وظائفها الحقيقية خلال هذه الفترة من خلال زرع الفتنة وسقوطها في المبتذل، وهذا راجع لانعدام التأطير وغياب منظومة اعلامية مهيكلة تحدد مسارات الاعلام التونسي، إلا أنه خلال هذه الفترة استطاع الاعلام التونسي أن يقوم بدور الرقيب المتابع للاحداث، باستثناء بعض وسائل الاعلام الرسمية، إذ استطاع أن يكشف عن بعض قضايا الفساد المالي والاداري، وبعض قضايا الفساد التي تورط فيها أفراد من عائلة بن علي، وبعض أفراد الرئيس التونسي الحالي الباجي قائد السبسي .

1- **الانجازات** :حيث تمكن النظام السياسي التونسي من دسترة الحريات وسن قوانين تتعلق بحرية الصحافة أهمها حق النفاذ الى المعلومة ثم بعث العديد من المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية والمكتوبة والالكترونية بعد أن كانت تلك المؤسسات محتكرة من نظام بن علي السابق ، فتكرس بذلك مقولة الرأي والرأي المخالف ، وقد كانت تلك الحرية الاعلامية في تونس وحرية التعبير عموما ذات أهمية خاصة بعد تأسيس عشرات الأحزاب السياسية بتوجهات مختلفة دخلت محطات انتخابية حرة بوأت بعضها تصدر المشهد التونسي. كما أن حرية التعبير شملت جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بعد تأسيس آلاف منها برؤى عديدة وشمل نشاطها مختلف نشاط المجتمع التونسي من خلال تدعيمها للحوار الحر ، وخلق توازن اجتماعي وسياسي مما مكن المنظمات المدنية من أن تصبح راعية للحوار الوطني ووسيطة، ونجحت في إنقاذ تونس من حدوث أزمة حقيقية مما جعلها تتوج من خلال جهودها بجائزة نوبل للسلام سنة 2015 [1].

2- **التحديات** : بالرغم من الانجازات التي تمثل الوجه الإيجابي لدور الاعلام في مكافحة الفساد في التجربة التونسية الا ان ذلك لا يمنع من تسجيل بعض التحديات التي يمكن ادراجها في التالي :

تجذر الفساد في أهم القطاعات من ذلك النقل الطاقة والعقار والتجارة والتوريد والجمارك ، حيث أن هناك قطاعات أفقية تمس قطاعات اخرى من ذلك الأداءات والجمارك والأمر فيها متشابك، كما أن

(1) عائد عميرة، "ست سنوات على الثورة التونسية.. مكاسب رغم الاخفاقات" ، ن بوست . متحصل عليه من : www.noonpost.org/content/ 16180 ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/16.

اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد قد نظرت في 4000 قضية وهو عدد ضخم جدا وتبقى قلة الخبرة وغياب المختصين في المجال ، أهم الأسباب التي تعطل الهيئة [1].

ومن خلال مؤشر مدركات الفساد لعام 2015 تحتل تونس المرتبة 76 في التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ، كما كشفت دراسة أعدتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين التونسيين أن 77% من التونسيين يعتبرون أن الرشوة تفاقمت بعد الثورة ، وأكد 27% من المستجوبين أنهم دفعوا رشاوى صغيرة تتراوح بين 5 دنانير و50 دينارا لتسهيل معاملاتهم اليومية مع الهياكل الإدارية، ويذهب 43%من التونسيين الى قناعة مفادها أن الرشوة تيسر قضاء الحوائج واعتبرها 39% عادة ، كما يدفع 96% الرشوة لربح الوقت والمال ، ولتفادي العقوبة، ويحتل قطاع الأمن والجمارك ويليها قطاع العدالة والصحة والجماعات المحلية (بلديات ومعتمديات) أهم القطاعات التي ينتشر فيها الفساد ، كما أن أغلب المستجوبين يميلون إلى اختراق القانون وقبول الفساد لتحقيق مصالح شخصية ، ويمثل العون الإداري الطرف المتسبب في الرشوة بنسبة 56% ويمثل الوسيط المساعد على تأمين الرشوة نسبة 19% في حين يكون المواطن المساهم الرئيسي في حدوث فعل الرشوة بنسبة 25%[2].

حيث كان من المفترض أن يؤدي الاعلام دورا محوريا في كشف قضايا الفساد إلا أنه تحول الى تشويه بعض الشركاء ، حيث يظهر من خلال المشهد الاعلامي في تونس بعد ست سنوات من الثورة أن الاعلام قد عمل على تشويه منظمات المجتمع المدني ويبرز دور الاعلام السلبي في مغالطة الرأي العام من خلال إلحاق التهم غير المبررة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ومحاولة افشالها في ممارسة دورها الرقابي المدني للحد من انتشار الفساد ، وفي هذا الاتجاه قامت وسائل اعلامية تونسية بحملة مغرضة على هيئة الحقيقة والكرامة للتشويش على عملها وتعطيل جهدها الاستقصائي في كشف الحقيقة فجرى تخوينها حينا ونعتها بأنها مسيسة حينا آخر ، وتم التشكيك في صدقيتها ووطنية أعضائها لأنها منظمة حقوقية مستقلة أقبلت على فتح ملفات الماضي، وحاولت تفكيك شبكات الدولة بحثا عن الحقيقة بهدف انصاف الضحايا وهو ما يتعارض مع مصالح النافذين في دوائر المال والسياسة والإعلام الذين يخشون العدالة ، بالإضافة الى حملات التشويه التي طالت الاتحاد العام التونسي للشغل في منابر مختلفة،

---

[1] إيمان مهذب، "مكافحة الفساد أهم تحديات حكومة تونس" . متحصل عليه من : www.aljazeera.net/news/ ، تاريخ الاطلاع 2017/05/17.

[2] انور الجمعاوي، "تحديات مكافحة الفساد في تونس" . متحصل عليه من : http://www.alaraby.co.uk/opinions 21/02/2016 ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/21.

مثل اتهامه بالرغبة في الاستئثار بصناعة القرار والهيمنة على الدولة والعمل على اسقاط الحكومة وخدمة أجندات حزبية معينة وذلك بسبب تأييده للمحتجين والطبقات الكادحة وبالتالي فالمشهد الإعلامي التونسي يتسم بغياب المهنية ولا يزال محكوما بهواجس الدولة الشمولية، وبهيمنة عصب المال والأعمال الذين لم يستوعبوا بعد أن البلاد شهدت انفتاحا[1].

مما سبق، يمكن القول أنه من الضروري إجراء مبادرة شاملة لإصلاح قطاع الاعلام في تونس بتنقيته وضبط مسالك تمويله وتأهيل العاملين فيه وتطور مهاراتهم الاتصالية والزامهم باحترام اخلاقيات المهنة وتشديد العقوبة على المخالفين وإلا سيظل هذا القطاع هشا رهين أصحاب النفوذ ومنفذا لتضليل الرأي العام .

[1]أنور الجمعاوي، "اعلام يحرض على المجتمع المدني في تونس" . متحصل عليه من : http://www.elaraby.co.uk/opinion/2017/5/5، تاريخ الاطلاع : 2017/05/18.

خلاصة الفص الثاني :

تناول هذا الفصل أثر الإعلام التونسي في مكافحة الفساد في تونس من خلال بعض النماذج من وسائل الإعلام السمعي البصري وبعض الصحف الوطنية وبعض المواقع الالكترونية واتضح أن الاعلام في تونس خلال الفترة (2001م – 2017م) التي يمكن تقسيمها الى مرحلتين :

- مرحلة ما قبل الثورة: (فترة حكم بن علي) وفيها تم التضييق على وسائل الاعلام والاعلاميين ، إما بسجن الصحافيين أو تهديدهم أو سحب الاعتماد من وسائل الاعلام، الأمر الذي دفع بهذه الوسائل عدم التعرض لقضايا الفساد التي غالبا ما تورط فيها أفراد من العائلة الحاكمة أو جهات نافذة في السلطة .
- مرحلة ما بعد الثورة : شهدت هذه المرحلة انفتاحا إعلاميا غير مسبوق لكن الإعلام لم يؤد دوره الحقيقي على أكمل وجه في كشف قضايا الفساد ، وذلك لأن أغلب الاعلاميين ناشئين تنقصهم التجربة والتأطير الفعلي وأن بعض وسائل الاعلام لم تتخلص من عباءة النظام القديم.

يمتلك الدور الإعلامي في إستراتيجة مكافحة الفساد حيزا كبيرا في أي نظام سياسي كان. انطلاقا من الكشف عن قضايا الفساد وملابساتها ، وهو أمر كفيل بفتح الملفات نحو المتابعة والمحاكمة والعقاب ، إذ يظهر ذلك من خلال محطات الرصد والمتابعة اليومية لكل تلك الممارسات اللاقانونية التي تطال الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية داخل حيز الدولة ، والتي يمكن للإعلام أن يمثل الأداة المحورية في تعريفها للرأي العام وللجهات الوصية على حد سواء .

وتمثل التجربة التونسية نموذجا واقعيا لدور الإعلام في مكافحة الفساد - خاصة بعد الثورة - حيث أدى وظيفة بارزة في متابعة قضاياه ، اذ قام الإعلام بأنواعه -السمعي والبصري والمكتوب والوسائط الإعلامية- بادوار هامة تجسدت في التفاعل مع قضايا الفساد والمفسدين ضمن إطار البحث عن آليات مساندة ومساعدة على مكافحة الفساد وتوطين الحكم الراشد المحلي ، مما جعل المؤسسات الإعلامية تمثل منصات قوية في التشهير والإبلاغ عن كل ما يمثل رمزا للفساد.

كما يظهر الدور الإعلامي في مكافحة الفساد ضمن البحث عن أسلوب المواجهة الرامي إلى نشر مزيدا من الشفافية والمساءلة والحاسبة ، ونقل صورة للرأي العام عن حجم الانتهاكات القانونية التي شهدتها قطاعات هامة في الدولة التونسية وكيف أثرت على مسار التنمية وإرساء الحكامة المحلية .

وقد تأثر الإعلام التونسي بحجم التضييق الإعلامي خلال فترة حكم الرئيس بن علي، على الإعلام ومتابعة الإعلاميين أدى إلى تعطيل أهم وسيلة من وسائل الرقابة على الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية التي تزداد سوءا دون رقيب وهو ما أدى إلى حجب مصادر المعلومة وتغييب الرأي المعارض لكل الممارسات اللامسؤولة في قطاعات هامة مثل العدالة والاقتصاد والضرائب ، وتعطي دور الإعلام كوسيلة إعلامية في رصد الفساد، وقمع حرية التعبير ، حيث أدى حجم الاحتقان السائد آنذاك إلى انتفاضة وحادثة البوعزيزي ديسمبر 2010

إن الملاحظ للمشهد الإعلامي التونسي في هذه الفترة يسجل تقليصا لهامش حريته والتضييق على الإعلاميين، بالرغم من ترسانة قانونية التي تؤطر مهنة الإعلام ، وتوجهت مجمل الإصلاحات نحو مزيدا من تكريس الصلاحيات كانت ترمي في جوهرها الى زيادة السيطرة السياسية على الإعلام .

بعد الثورة تطور دور الإعلام في مكافحة الفساد حيث عرف توجها آخرا إذ أصبح شريكا أساسيا في صياغة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة التي تجسدت شراكة النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أين أفسح لها المجال في وضع الإستراتيجية سابقة الذكر وأتاح لها دورا فاعلا وأساسيا في إعدادها ، هذه الشراكة التي بموجبها جاءت عملية التنسيق بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد و النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ضمن الإطار التشريعي والمؤسساتي الرامي إلى مأسسة الرشادة السياسية وتضييق مجال انتشار الفساد .

إن من الفرص المتاحة للإعلام في التجربة التونسية هي السعي إلى تمكين مختلف الصحفيين من الثقافة الكافية والتاطير القانوني والسياسي لمواجهة جرائم الفساد ، بالإضافة إلى العمل التشاركي مع الهيئة وإيصال نشاطاتها وكل حملاتها في إطار مكافحة الفساد وإقامة برامج تعاون .

ويبقى التطلع إلى دور حقيقي للإعلام التونسي في مكافحة الفساد مطلب ضروري ضمن مسارات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبناء قاعدة تشاركية بين مختلف الفاعلين على الساحة السياسية ، حيث وبالرغم من بعض النجاحات التي شهدها الإعلام التونسي في مكافحة الفساد ، لازال بحاجة إلى تعميق إصلاحات داخلية تشمل الوظيفية الإعلامية في مقدمتها الطابع التكويني **للإعلاميين** لمواكبة مستجدات وقضايا الفساد وامتلاك القدرة على التعامل مع مختلف مراحله ، ومن ناحية أخرى تحتاج المؤسسات الإعلامية التونسية هامش فضاء اكبر من حرية التعبير والبعد عن الازدواجية في التعامل مع جهات الإعلام المختلفة من طرف الحكومة بما يكرس الشفافية في ربط العلاقة بين المؤسسات الإعلامية بغيرها من مؤسسات الدولة من وسائله ومؤسساته المتعددة إذا ما أردنا أن تكون المؤسسات الإعلامية أداة هامة وآلية محورية في مكافحة الفساد .

بعد التطرق لواقع التجربة الإعلامية في مكافحة الفساد في تونس يمكن استنتاج النقاط التالية :

- ضرورة التأسيس لنظام ديمقراطي يكفل حرية التعبير ويتحرر من سيطرة المؤسسة الأمنية ، مبني على حياد جهاز العدالة مما يحرر الإعلام من قيود المشاركة في مكافحة الفساد.
- توسيع مجالات الإشراف والتمويل للمؤسسات الإعلامية مما يكرس الاستقلالية الحقيقية عن ممارسة أي نفوذ يكبح دور الإعلام في مكافحة الفساد وكشف قضاياه.
- بالرغم من نجاح الدور الإعلامي في مكافحة الفساد في النموذج والتجربة التونسية كخيار تبنته معظم المؤسسات الإعلامية بعد الثورة 2011 إلا أن المؤسسة الإعلامية العمومية لم يظهر دورها بشكل واضح في مكافحة الفساد مما اثر على مستوى الدور الحقيقي للوسائل الإعلامية على اعتبار أن هذه الأخيرة تمتاز بالاستقرار و الخبرة والتمويل والعديد من الشروط التي تمكنها من قيادة مختلف وسائل الإعلام الأخرى نحو تبني مكافحة الفساد ، مما نتج عنه إضعاف لتحالف مختلف المؤسسات والهيئات الإعلامية المتنوعة في هذا المجال .

مركز تونس لحرية الصحافة
TUNIS CENTER FOR PRESS FREEDOM
CENTRE DE TUNIS POUR LA LIBERTE DE LA PRESSE

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
INLUCC

الاستـــمـــارة

يرجى من المترشحين مدنا بالمعطيات التالية وإرسالها مع مطلب الترشح إلى :

contact@inlucc.tn

journalistprotect@gmail.com

اسم الدورة	بناء قدرات الصحفيين في مجال التعاطي مع قضايا الفساد
مكان الدورة	مدينة الحمامات

بياناتك

الاسم الأول		
لقب العائلة		
الاسم المفضل		
الجنس	☐ انثى	☐ ذكر

التفاصيل الخاصة بالاتصال عبر العمل (المنظمة) / منزل

عنوان الاتصال المفضل	☐	☐
اسم المؤسسة		
اللقب المهني / الوظيفة		
الدرجة العلمية / او الاقدمية		
تاريخ الميلاد		
الفاكس		
البريد الالكتروني		
الهاتف المحمول		

ما هو آخر تدريب شاركت فيه؟	

أذكر باختصار الأسباب التي جعلتك تتقدم للاشتراك في هذه الدورة.

أكتب ملخصا حول فهمك لمصطلح الفساد ودور الاعلام في مكافحة هذه الافة.

ماذا تنتظر من هذه الدورة؟

نريد عبر المعلومات المدونة في هذا الطلب التعرف على حاجياتكم ضمانا لنجاعة هذا البرنامج .

- مخطط يبرز مدركات الفساد في بعض الدول العربية خلال عام 2014م.....ص 29

فهرس المحتويات

مقدمـــــــــــــــــة.....أ- ز

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإعلام ومكافحة الفساد

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للإعلام.....10

1- المطلب الأول : مفهوم الإعلام 10

2- المطلب الثاني: وظائف وسائل الإعلام.....11

3- المطلب الثالث: أنواع وسائل الإعلام.....13

المبحث الثاني: دور ومكانة الإعلام في النظام الديمقراطي.....18

1- المطلب الأول: دور الإعلام في نشر الثقافة.....18

2- المطلب الثاني: دور الإعلام في المساءلة والمحاسبة.....18

3- المطلب الثالث : التحديات التي تواجه الإعلام.....20

المبحث الثالث: مفهوم مكافحة الفساد.....21

1- المطلب الأول: ضبط تعريف الفساد.....21

2- المطلب الثاني: تصنيفات الفساد.....24

3- المطلب الثالث : مكافحة الفساد.....27

4- المطلب الرابع: النظريات المفسرة للفساد.....30

المبحث الرابع: الحكم الراشد المحلي كآلية لمكافحة الفساد.....33

1- المطلب الأول: نشأة الحكم الراشد.....33

2- المطلب الثاني: تعريف الحكم الراشد.....34

3- المطلب الثالث : أبعاد الحكم الراشد.....37

4- المطلب الرابع: معايير الحكم الراشد.....38

خلاصة الفصل الأول.....41

الفصل الثاني : الإعلام كآلية لمكافحة الفساد في تونس، إنجازات وتحديات

المبحث الأول: تطور مسارات الإعلام في تونس.....44

1- المطلب الأول: نشأة الإعلام في تونس.....44

2- المطلب الثاني: الإعلام في مرحلة بن علي.....45

3- المطلب الثالث : الإعلام في مرحلة ما بعد الثورة.....48

المبحث الثاني: دور الإعلام في رصد وكشف قضايا الفساد في تونس.....50

فهرس المحتويات.....

1- المطلب الأول: الإعلام والقضايا السياسية والاقتصادية في عهد بن علي.....50
2- المطلب الثاني: دور الإعلام في كشف فساد عائلة الرئيس بن علي.....51
3- المطلب الثالث : دور الإعلام في كشف فساد جهاز العدالة.....53
4- المطلب الرابع: حرية التعبير ومواجهة قضايا الفساد في المرحلة الانتقالية.....54
المبحث الثالث: أثر الإعلام في مكافحة الفساد في تونس، دراسة نماذج.....57
1- المطلب الأول: السمعي البصري.....57
2- المطلب الثاني: الصحافة المكتوبة.....59
3- المطلب الثالث : وسائل الإعلام.....61
4- المطلب الرابع: تقييم دور الإعلام في الحد من انتشار قضايا الفساد في تونس.....62
خلاصة الفصل الثاني :.....66
خاتمـــــــــة 68
الملاحق.....61
فهرس الأشكال.....74
قائمة المراجع.....76
فهرس المحتويات.....92

قائمة المراجع

اولا- باللغة العربية:

❖ القرآن الكريم

أ. الكتب:

1. أبو خليل، فارس. وسائط الاعلام بين الكبت وحرية التعبير.عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015.
2. المديني، توفيق . سقوط الدولة البوليسية في تونس.(د.ب.ن): الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
3. الساري، فؤاد . وسائل الإعلام ، النشأة والتطور.عمان: الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2015.
4. الدليمي، عبد الرزاق محمد . الاعلام والتنمية. ط2. (د.ب.ن): دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2016.
5. بشارة ،عزمي . الثورة التونسية المجيدة : بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، (د.ت.ن).
6. جمعة، سلوى شعراوي . إدارة شؤون الدولة والمجتمع. (د.ب.ن): مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001.
7. محمد، محمد اسماعيل . الكلمة المذاعة من الشرق والغرب.(د.ب.ن): الدار القومية للطباعة والنشر، (د.ت.ن) .

ب. المعاجم والقواميس:

1. البستاني، بطرس . محيط المحيط، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1998.
2. المسعدي، محمود وآخرون.القاموس الجديد للطلاب.ط5.الجزائر:المؤسسة الوطنية الجزائرية للكتاب، 1984.

قائمة المراجع

3. إبن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم . لسان العرب.ج7. بيروت: دار الكتب العلمية، 2005.

4. إدريس، سهيل . المنهل : قاموس فرنسي عربي. ط45. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2013.

ج.الدوريات :

بالعربية

1. بن لطيف، محمد. "دور القضاء العربي في مكافحة الفساد". الشؤون ليبية، العدد3 ، ديسمبر 2016، ص 52.

2. نابي ،عبد الحكيم عمار . "اتجاهات التنمية ونظرياتها ومدى ملاءمتها للتطبيق على دول العالم الثالث". المجلة الجامعية، العدد 17، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 296.

باللغة الاجنبية :

1. understanding accountability, corruption perception index 2014 , annd, beirut : march 2016.

د. الدراسات الغير منشورة:

1. بن عبد العزيز ، خيرة . "الحكم الراشد بين الفكر العربي والاسلامي: دراسة مقارنة" .أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2013-2014).

2. بن مرزوق، عنترة ."معضلة الفساد وإشكالية الحكم الرشيد في الجزائر". أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013).

3. فرج ، شعبان. "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر2000،2010". أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ، 2011- 2012) .

قائمة المراجع

4. مالك، شعباني. "دور الإذاعة المحلية في نشر الوعي الصحي لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعتي قسنطينة وبسكرة". أطروحة دكتوراه (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والجغرافيا، 2005- 2006).

5. ورشاني، شاهيناز . "الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الادارة المحلية في الجزائر". مذكرة ماستر(جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة ، 2014-2015).

ثانيا- المراجع الإلكترونية:

أ. الكتب:

1. مصلح ، عبير وآخرون. النزاهة والثقافة في مواجهة الفساد .ط3 . (د.ب.ن): الصفحة الالكترونية، (د.ت.ن).متحصل عليه من : www.aman.palestine.org، تاريخ الإطلاع: 12/02/2017.

ب. الدوريات:

1. ابراهيم، رغد عبد الستّار ."نحو فاعلية أكثر للصحافة المقروءة في ممارسة الدور الرقابي وتطبيق النزاهة". مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد7، هيئة النزاهة ، العراق، 2014، ص. ص 114، 115. متحصل عليه من: www.nazaha.iq/pdf، تاريخ الاطلاع : 04/03/2017.

2. الرفاعي، محمد خليل. "صور الاعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: دراسة تحليلية". مجلة دمشق، العدد الأول- العدد الثاني ، المجلد 27، 2011، ص705 . متحصل عليه من : www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images، تاريخ الاطلاع: 15/03/2017.

3. غزيوي،هند. "الجهود العربية لمكافحة الفساد من منظور قانوني". مجلة البحوث والدراسات الانسانية ، العدد 12، 2016، ص 71. متحصل عليه من : UNIV-SKIKDA.dz، تاريخ الاطلاع : 12/03/2017 .

4. كماني ، لمياء. زعيب، شهرزاد. "إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية: حالة الجزائر". التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد: 38، جوان

2014، ص 53.متحصل عليه من : dpubma.iniv-annaba.dz، تاريخ الاطلاع : 08/03/2017.

5. ملس، موسى عبد الرحيم. مهدي، ناصر علي. "دور وسائل الاعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الشباب الفلسطيني: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية الآداب جامعة الأزهر". مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية،العدد 2، المجلد 12، 2010، ص 141. متحصل عليه من:www.alazhar.edu.ps/journal123/detailer.asp.، تاريخ الاطلاع : 10/04/2017.

ج. الملتقيات:

1. أحمد حميش ، عبد الحق . "مكافحة الفساد من منظور إسلامي". الرياض: المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، 06-2003/10/08. متحصل عليه من:Iefpedia.com.pdf، تاريخ الاطلاع : 14/04/2017.

2. الورقة القطرية، "التحديات التي تواجه ضمان الشفافية والمساءلة والمحاسبة في الادارة المالية العامة " . دائرة الشؤون الفنية والدراسات، ديوان الرقابة المالية جمهورية العراق، المؤتمر المشترك الاول للانتوساي، يوروساي ، 22-2011/9/24، اسطنبول، تركيا. متحصل عليه من: https://jointconference.sayistay.gov.tr/6/Iraq-cp-ar.pdf ، تاريخ الاطلاع : 12/ 04/ 2017.

3. بن رجم، محمد خميسي. حليمي، حكيمة ."الفساد المالي والاداري، مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها". الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، يومي: 6-7ماي2012، مخبر مالية ، بنوك وإدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. متحصل عليه من : lab.univ-biskra.d ، تاريخ الاطلاع: 15/04/2017.

4. بن سمينة ،عزيزة . بن سمينة، دلال. "تفشي ظاهرة الفساد الاداري بين التنظير والواقع العلمي ". الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات الجابية للحد من الفساد المالي والاداري، يوم 2012/07/06 ، مخبر مالية، بنوك وإدارة الاعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. متحصل عليه : iefpedia.com ، تاريخ الاطلاع : تاريخ الاطلاع : 26/02/2017.

5. كلاب ،سعيد يوسف وآخرون. "دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد". ورقة مقدمة للقاء العالمي الذي تنظمه المجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات لجمهورية مصر العربية، في الفترة من 7الى 2006/05/10 . متحصل عليه : www.saacb.ps/research/saiedelub.pdf ، تاريخ الاطلاع : 08/03/2017.

د. <u>الدراسات الغير المنشورة:</u>

1. ابرادشة، فريد. "الحكم الرشيد في الجزائر، في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية". <u>أطروحة دكتوراه</u>(جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014).متحصل عليه من: BIBLIO-UNIV-ALGER.DZ ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

2. باقي ، احلام. "معوقات حرية الصحافة في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة". <u>رسالة ماجستير</u>(جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2006-2007). متحصل عليه من: bu.umc.edu.dz/pdf، تاريخ الاطلاع: 20/02/2017.

3. بن نعوم، عبد اللطيف. "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية : دراسة حالة الجزائر". <u>رسالة ماجستير</u>(جامعة معسكر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم التسير، 2015- 2016). متحصل عليه من : dspace.univ.mascara.dz، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

4. بوسعيد، رشيد ."تطوير الآداء المؤسساتي لآليات مكافحة الفساد في الجزائر". <u>مذكرة ماستر</u>(جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2012-2013). متحصل علية من:https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/ ،تاريخ الاطلاع : 2017/04/12.

قائمة المراجع

5. بوسعيد، سارة. "دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا". رسالة ماجستير(كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012-2013). متحصل عليه من : www.univ-setif.dz ، تاريخ الاطلاع : 15/04/2017.

6. شحات، محمد. "العلاقة بين التمويل الاشهاري والأداء الصحفي في الصحف اليومية الجزائرية: دراسة تحليلية استطلاعية على عينة من الصحف اليومية الوطنية، الخبر، الشروق، el-watan". رسالة ماجستير((جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم الإعلام والاتصال ، 2010-2011). متحصل عليه من: biblio.univ-Alger.dz ، تاريخ الاطلاع: 13-02-2017.

7. حمزة، هشام. "إدارة الاخبار في القنوات التلفزيونية في أوقات الازمات دراسة حالة: تجربة قناة أبو ظبي في تغطية الحرب في أفغانستان والعراق".رسالة ماجستير(الاكاديمية البريطانية الحربية للتعليم العالي، 2007).متحصل عليه من : www.abahe.co.uk/research-papers/news-monagement-in-TV-channels.pdf، تاريخ الاطلاع : 05/02/2017.

8. حنان، تيتي. " دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام: حالة الثورات العربية وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية". مذكرة ماستر(جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسيّة، 2013-2014). متحصل عليه من: dspace.univ-bskra.dz، تاريخ الاطلاع: 11-02-2017.

9. سلامة، عبد الرحمان يوسف."التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010". رسالة ماجستير(جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2016). متحصل عليه من : http://schoolar.najah.edu ، تاريخ الاطلاع 2017/04/08.

10. عبد الرحمان، محمود جمال السيد. "دور الاعلام الاقليمي في معالجة قضايا الفساد: دراسة تطبيقية على إقليم شمال الصعيد".رسالة ماجستير (جامعة الزقازيق ، قسم الاعلام ، 2011). متحصل عليه من : جامع البحوث والرسائل العلمية : www.b70hth.com ، تاريخ الاطلاع : 07/02/2017.

11. قدوار، تسعديت. "أثر تكنولوجيات الاتصال على الاذاعة وجمهورها: دراسة مسحية في الاستخدامات والاشباعات لدى الشباب". رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال ، 2010-2011). متحصل عليه من : biblio-univ-alger.dz ، تاريخ الاطلاع: 12/04/2017.

12. مطير، سمير عبد الرزاق. "واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الاداري في الوزارات الفلسطينية". رسالة ماجستير(جامعة الاقصى، 2013).متحصل عليه من: www.mpa.edu.ps/uploads/ro.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017/04/28.

ه.المواقع الإلكترونية:

1. المختوم، ياسر."منظومة الدعاية تحت حكم بن علي : الكتاب الأسود" ، مركز نماء القرارات. متحصل عليه من: www.nama-centre.com، تاريخ الاطلاع: 2017/03/14.
2. المطيري، هاجر. منى، خضر. "الاعلام التونسي بعد الثورة الحرية الحسية: صدى الاعلام". متحصل عليه من : www.macenter.old ، تاريخ الاطلاع 2017/03/18.
3. الشرعبي، راضية ."اعلام الثورة أم ثورة الاعلام؟ حرية الاعلام أم حرية الحرية؟"، نواة. متحصل عليه من:-https.//nawaat.org/portail/2011-04-21/mediarevolution-et-liberte، تاريخ الاطلاع: 2017/04/08.
4. الجلاصي ، محمد. "الاعلام التونسي يعيش فترة ما بعد الثورة" ، الحياة تجريبي. متحصل عليه من: alhyat.com ، تاريخ الاطلاع: 17/03/2017 .
5. العيساوي، فاطمة. "الاعلام التونسي في مرحلة انتقالية "، مركز كارينغي للشرق الأوسط . متحصل عليه من : carnegie.mec.org/ 2012/07/10 ، تاريخ الاطلاع:2017/04/04.

قائمة المراجع

6. النّاجي، بيرم. "حركة النهضة الاسلامية التونسية، دراسة نقدية"، نشر يوم: 2012/08/19. الحوار المتمدن، العدد: 3824 . متحصل عليه من : www.alhewar .org/debat/show.arb.asp ، تاريخ الاطلاع 2017/04/04.

7. "الفساد في تونس، قوانين عاجزة والدولة متهمة"، جريدة الشروق، نشر يوم:2012/10/01. متحصل عليه: www.alchourouk.com ، تاريخ الاطلاع :. 18/03/2017.

8. الطيب، شوقي. "إحالة 152 ملف فساد على النيابة العمومية"، نشر يوم : 2017/02/01، بوابة الإذاعة الوطنية . متحصل عليه من : www.radiotunisienne.tn ، تاريخ الاطلاع 2017/04/21.

9. الماجري، سناء. "سري للغاية، ملفات وتحقيقات ممنوعة من البث على القناة الوطنية : مافيا الآثار وهبات متبخرة وصفقات مثيرة للجدل "، جمهورية . متحصل عليه من: www.jomhouria.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/16.

10. الجمعاوي، انور. "تحديات مكافحة الفساد في تونس" . متحصل عليه من : http://www.alaraby.co.uk/opinions 21/02/2016 ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/21.

11. العيشي، خولة. "فضيحة مالية في وزارة التعليم العالي مكافأتها ترقية المتورطين في الفساد"، نواة . متحصل عليه من/https://nawaat.org: ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

12. الجمعاوي، أنور. "اعلام يحرض على المجتمع المدني في تونس" . متحصل عليه من : http://www.elaraby.co.uk/opinion/2017/5/5، تاريخ الاطلاع : 2017/05/18.

13. المصري، سارة. "الاعلام المصري استقلالية منقوصة ومهنية محببة، ورقة عن مفهوم الاستقلالية وواقعها في الاعلام المصري بعد 30 يونيو" . القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير. متحصل عليه من : afteegypt.org ، تاريخ الاطلاع : 10/03/2017.

14. "الصباح نيوز : تنشر تفاصيل حول قضاياه: قصة حمولة 2.2 مليون أورو المودعة بسويسرا التي أودعها سليم شيبوب" ، الصباح نيوز. متحصل عليه من : www.assabahnews.tn، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

15. الجمعية التونسية للمراقبين العموميين، "ميثاق الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الفساد لم يراع واقع الادارات التونسية"، نشر يوم: 2016/12/10 ، الاذاعة الوطنية. متحصل عليه من: www.radionationale.tn، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

16. اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا: دور المجتمع المدني في انجاح الاتفاقيات" . متحصل عليه من: http://www.transparency.org/09-03-2008 ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/26.

17. باكلي ، ستيف. الثعالبي ،سوسن و اخرون ." دراسة حول تطور وسائل الاعلام والاتصال بتونس"، منضمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، 2012،. متحصل عليه من unesdoc-unesco.org . : تاريخ الاطلاع 05/05/2017.

18. بلامين، ياسين. "ترجمة سميح الباجي عكاز، تقرير البنك الدولي حول فساد بن علي أو الثروة المنقوصة"، نشر يوم : 11/04/2014 ، نواة . متحصل عليه من : https. nawat.org/portail. تاريخ الاطلاع 2017/04/03.

19. بن عبد الله، كريم. الشوايبي، القاضي عبد الكريم "فساده وما بعد فساده والحكومة تتمسك بخدماته الجليلة وتمنحه ترقيتين متتاليتين" ، الثورة نيوز. متحصل عليه من : Athawra.news-tunisie.blogsport.com تاريخ الاطلاع : 2017/05/06.

20. "توقيع اتفاقية بين هيئة مكافحة الفساد ووزارة الفلاحة"، نشر يوم : 2016/12/21 ، بوابة الاذاعة التونسية. متحصل عليه من : www.radiotunisienne.tn ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

قائمة المراجع

21. "تونس تستظيف المؤتمر العام الخامس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، الاذاعة الوطنية" . متحصل عليه من: akhbartounes.com ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/21.

22. "تاريخ التلفزة التونسية: التلفزة التونسية"، متحصل عليه من : www.watania.1.tn، تاريخ الاطلاع : 05/05/2017.

23. "تورط فيها سليم رزوق ومنتصر وايلي : الشروق تنشر تفاصيل قضية "هافاس". متحصل عليه من : www.alchourouk.com، تاريخ الاطلاع: 2017/04/25.

24. "تورط مسؤول سام وضابط في الديوانة في قضايا فساد مالي وإداري"، الحياة التونسية. متحصل عليه من : www.athyetounissia .net/news ، تاريخ الاطلاع :2017/04/25.

25. شلبي، ثروت محمد. "دراسة المجتمع لتنمية اجتماعية: المستوى الأول فصل دراسي ثاني كود 815". مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها. متحصل عليه من: https://www.moe.gov.sa/ar/Alfasly/books/Socialstudies1_TE.pdf ، تاريخ الاطلاع : 2017/04/12.

26. "حول الإذاعة الوطنية : الاذاعة الوطنية" . متحصل عليه من : www.radio.nanionale.TN ، تاريخ الاطلاع : 05/05/2017.

27. "حوالي 1200 قضية فساد أمام المحاكم منها 624 تهم عائلة بن علي واصهاره، ارابيك ". متحصل عليه من: www.arabesque.tn، تاريخ الاطلاع 2017/02/03.

28. "حكم غيابي بسجن زين العابدين بن علي : 10 سنوات في قضية فساد جديدة،" الوطن، بوابة الكترونية شاملة. متحصل عليه من : www.elwatannews.com/news/details/103308 2016-03-19 ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/19.

29. "دور الصحافة العربية في الفكر الحديث وتطورها بين الحربين: 1918-1993".
دعوة الحق، العدد 66، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية. متحصل
عليه من : www.habous.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 08/02/2017.

30. عامر، سلطان. "الطور الجديد للدولة الريعية، الحياة " . متحصل عليه من :
www.alhayate.com/opinion/sultan-elamer/1344055 ، تاريخ الاطلاع :
05/03/2017.

31. عبد العزيز، سامي. "تحديات منظومة الاعلام العربي "، الاهرام، العدد: 47294 ،
1 يونيو 2016. متحصل عليه من : www.ahram.org/eg ، تاريخ الاطلاع :
2017/02/18.

32. عكاز، محمد سميح الباجي. "التحسر على عهد بن علي: مغالطات خطاب الحنين
الى رفاه الدكتاتورية"، نشر يوم : 2014/08/15 ، نواة . متحصل عليه من :
https:/nawaat.org/portail ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/08.

33. عبد الرزاق، انتصار ابراهيم. الساموك، صفد حسام. "الاعلام الجديد ...تطور الآداء
والوسيلة والوظيفة". جامعة بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، 2011.
متحصل عليه : www.uobaghdad.edu.iq/uploads/pdf، تاريخ
الاطلاع:2017/04/17.

34. عكاز، محمد سميح الباجي. "التحسر على عهد بن علي: مغالطات خطاب الحنين
الى رفاه" الدكتاتورية "، نشر يوم : 2014/08/15 ، نواة . متحصل عليه من :
https:/nawaat.org/portail ، تاريخ الاطلاع 2017/04/08.

35. عطافي، ريم. "المنظومة القضائية في تونس بين جدلية الادانة والاصلاح والواقع والآفاق"، الخبير. متحصل عليه من : www.lexprertjournal.net/blog ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/06.

36. عامر، فتحي حسين. "الصحافة العربية، 2014". متحصل عليه من :https//.books.google.com ، تاريخ الاطلاع: 08/02/2017.

37. عميرة، عائد. "ست سنوات على الثورة التونسية.. مكاسب رغم الاخفاقات" ، ن بوست . متحصل عليه من :www.noonpost.org/content/ 16180 ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/16.

38. علاية، فتيحة. "واقع الاعلام في تونس بين الموجود والنشود". متحصل عليه من: alyafathia.blogspot0.com.2013/ ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/09.

39. غباش، محمد. "الدولة الخليجية ، الجزيرة ". متحصل عليه من: www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع : 05/03/2017.

40. "فساد جديد في صفقات التسلح: صهر الرئيس لوبيات سياسية، رجال اعمال" ، الثورة نيوز. متحصل عليه من: athawra-news-tunisie.blogsport.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/04/25.

41. "في قضية الرشوة والارتشاء : القاضي السابق يتمسك ببراءة ودفاعه يتهم المحامي بلخامسة بتدنيس المحضر"، الشروق. متحصل عليه من www.alchourouk.com : ، تاريخ الاطلاع 2017/05/06.

42. "احالة الهمامي والدواس على الجنائي في قضية الرشوة والارتشاء"، منتديات تونيزياناسات. متحصل عليه من: www.tunisia-sat.com ، تاريخ الاطلاع 2017/05/06.

43. قاسم، روعة. الشرفي، سلوى "تونس تحتاج حكومة كفاءات وليس حكومة وحدة وطنية"، القدس العربي. متحصل عليه من :www.alquds.co.uk ، تاريخ الاطلاع :2017/03/17.

44. "قراءة في دور الاعلام التونسي في انجاح الانتخابات: الخارطة الاعلامية وقربها من الاضراب في الاعلام الخاص والعام، المغاربية" ، نشر يوم: 2014/11/6. متحصل عليه من: https://almagharibia.tv ، تاريخ الاطلاع: 2017/04/05.

45. قاسم، روعة "قطاع الاعلام في تونس بين الحرية المقيدة والحقوق المنقوصة"، القدس العربي ، 11 جوان 2016 . متحصل عليه من : www.alquods.co.uk ، تاريخ الاطلاع 2017/04/09.

46. كربوسة،عمراني. " الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر". متحصل عليه: www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires/pdf ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/02.

47. كامبانا، جوئيل ."الاعتداءات على الصحافة خلال العام 2004"، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النسخة العربية، لجنة حماية الحفيين. متحصل عليه من : www.cpj.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/13.

48. مراسلون بلا حدود، "الرقابة المفروضة على على الصحافة التونسية، النموذج المثالي المتبع منذ عشرين عاما"، الشبكة الدولية لتبادل المعلومات دول حرية التعبير Ifex. متحصل عليه: 2007-11-05 /anhri.net/IFEX/alert/unisco تاريخ الاطلاع: 2017/04/08.

49. مهذب، إيمان ."مكافحة الفساد أهم تحديات حكومة تونس" . متحصل عليه من : www.aljazeera.net/news/ ، تاريخ الاطلاع 2017/05/17.

50. منظمة أنا يقظ. "دراسة نظام النزاهة الوطني تونس "، 2015 . متحصل عليه من: www.watch.tn، تاريخ الاطلاع : 2017/03/18.

51. مكابي، كيت. "بعد خمسة أعوام من قيام الشباب التونسي بثورة الياسمين يتصاعد غضبهم على نتاجها: أحلام جانفي"، نشر يوم 2017/03/25 . متحصل عليه من: ICTJ.org d ، تاريخ الاطلاع: 2017/4/15.

52. "مساءلة الحكومات ومبادئ الحكم الصالح، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية"، أوراق ديمقراطية ، العدد الثاني، يونيو، 2005، ص 6. متحصل عليه: www.constitutionnet.org/pdf، تاريخ الاطلاع : 09/02/2017.

53. نجار، رنا. "الصحافة التونسية بعد الثورة: إعادة اعتبار الى المهنة"، الحياة تجريبي. متحصل عليه من: www.alhayat.com/artieles.9373538 ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/17.

54. يحياوي، خديجة. "اتهم فيها أفراد من عائلة الرئيس الأسبق: تأخير قضية الفساد صلب الديوانة"، الشروق. متحصل عليه من: www.achourouk.com، تاريخ الاطلاع : 2017/02/03.

55. ياسر ، صالح. "جذور الاستعصاء الديمقراطي في الدولة الريعية" .متحصل عليه من : www.iraqicp.com/index.php/sections/object/15143-2014/5/29 ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/19.

2-باللغة الأجنبية:

A-Les sites web :

قائمة المراجع

1. "tunisie le courage d'informer : Reporters sans frontières à la rencontre de journalistes sons haute surveillance". Site web : http:/.rsf.org. page web ,consultée le : 20/01/2016.